مجلة جامعة الملك سعود، م١٧، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (٢)، ص ص ١١٨١-١٢٣٨ (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤هـ)

# قرائن ترجيح
# التجريح المتعلقة بالراوي عند المحدثين "دراسة تطبيقية"

**دخيل بن صالح اللحيدان**

*أستاذ المشارك في قسم السنة وعلومها، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،*
*الرياض، المملكة العربية السعودية*

(قدم للنشر في٢٥/٤/١٤٢٤هـ، وقبل للنشر في٤/١/١٤٢٥هـ)

**ملخص البحث.** يعتني هذا البحث بالقرائن المرجحة الصارفة التي يستدل بها أئمة المحدثين في الفصل بين الجرح والتعديل المتعارضين، حيث تُعتبر من أهم نتائج علم الجرح والتعديل، و يتكون من: المقدمة، و فيها بيان أهمية الموضوع، و أسباب اختياره، و سبقه في هذا المجال، و خطة البحث اجمالاً. التمهيد، و فيه بيان موجز لمعنى التجريح، والقرائن لغة و اصطلاحاً. المبحث الأول، و فيه قرائن ترجيح التجريح المتعلقة ببدعته وزهده و ورعه كظهور بدعته، بعد الاستقامة، أو حمل التعديل على زهد الراوي وورعه. المبحث الثاني، و فيه قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بتلاميذه و رواية النقاد له، كأن لا يُحدث عنه من عُرف بالتحديث عن كل أحد، أو حمل رواية الثقات النقاد عنه على أنها في المذاكرة على غير وجه الحديث، أو التعجب، أو ما فاتهم من أحاديث الثقات المحفوظة عنهم، أو الانتقاء، أو قلة إخراج البخاري و مسلم للراوي المكثر وجعله في المتابعات و الشواهد و التعاليق. المبحث الثالث، و فيه قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بمروياته و أوهامه و أفراده، كجمعه في أدائه بين عدد من الشيوخ في سياق واحد و ألفاظهم مختلفة، أو أن تكون مروياته مثل مرويات أحد الرواة سواء و هي بالثاني أشهر، أو أن لا تحتمل حاله تفرده، أو كثرة أفراده و مناكيره. والخاتمة، وتشتمل على أهم نتائج البحث. والفهارس، وتضم: فهرس للرواة، و للمراجع، و للموضوعات، و به انتهى البحث.

## المقدمـــــــــة

الحمد لله رب العلمين، و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد و آله و صحبه أجمعين، أما بعد: فإن أفضل العلوم وأجلها ما كان متعلقاً بكلام الله ورسوله ﷺ حيث عليهما مدار أحكام الشريعة الإسلامية في كافة شؤون الناس وأحوالهم.

وقد حفظ المولى - جلَّ ثناؤه - لهذه الأمة القرآن الكريم الذي تناقلته الأجيال بالتواتر، وحفظ لها سنة نبيها ﷺ بأن يسر لها صحابته الكرام رضوان الله عليهم، ومن سار على نهجهم فحفظوها، وفهموها وعملوا بها، ونقلوها إلى من بعدهم.

وقد استمرت سلسلة العناية بالسنة وعلوم الشريعة عبر العصور حتى عصرنا هذا، حيث شارك الكثير من العلماء في العناية بها، وشاركت أيضاً كثير من الهيئات العلمية، والجامعات الإسلامية في المملكة العربية السعودية بتوجيه ودعم متواصلين، وعناية مستمرة، من ولاة أمرها — حفظهم الله - حيث اقتفوا أثر مؤسسها، وحامل لواء عقيدتها الملك عبد العزيز -يرحمه الله- والله المسؤول أن يسدد خطاهم، ويوفقهم إلى ما فيه خير للإسلام وصلاح للمسلمين.

و قد عُني الأئمة النقاد بدرء التعارض في حال الراوي فلم يقبلوا الجرح المعارض للتعديل إلا ببيان وحجة ظاهرة، فقد قال أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ): " لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، و كلام الشعبي في عكرمة و لم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيانٍ و حجة، و لم تسقط عدالتهم إلا ببرهان و حجة" [١، ص ٤٠].

و لا يخفى مدى أثر معرفة معالم طريقة الأئمة النقاد في الحكم الدقيق على الرواة والأحاديث، ولذا فإن الباحث بحاجة كبيرة إلى معرفة القرائن المرجحة التي يستدل بها هؤلاء

الأئمة في الفصل بين الجرح و التعديل المتعارضين، حتى يتمكن من دراسة الرواة، والخلوص إلى أدق النتائج في الحكم عليهم وفق المنهج العلمي المعتبر.

و هذه القرائن مع أنها من أهم نتائج علم الجرح و التعديل، لم تزل مبثوثة متناثرة أثناء كلام هؤلاء الأئمة على الرواة أو حكمهم على الأحاديث، و لم تفرد بدراسة تطبيقية وفق طريقة هؤلاء الأئمة المثلى المستنبطة من تطبيقاتهم العملية الآنفة الذكر .

## قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالراوي عند المحدثين، دراسة تطبيقية

### أسباب اختياره

كان ما سبق من أسباب اختيار هذا الموضوع، و بيان أهميته، إضافة إلى الآتي :

١ - منزلة علم الجرح و التعديل الجليلة، ودوره في حفظ السنة النبوية.

٢ - أن قرائن ترجيح الجرح و التعديل لم تلق العناية المطلوبة من حيث التأصيل والدراسة العلمية التطبيقية في ضوء صنيع الأئمة النقاد.

٣ - حاجة المكتبة العلمية إلى إفراد هذه القرائن بدراسة تطبيقية في ضوء صنيع الأئمة النقاد، حتى يُستفاد منها في الرسائل الجامعية، و الأبحاث العلمية و عموم الدراسات و التحقيقات العلمية المتعلقة بالسنة و علومها.

٤ - حصول الخلل الظاهر الكبير في الحكم على الرواة المختلف فيهم بسبب عدم العناية بالقرائن التي يستدل بها النقاد في الترجيح بين الجرح و التعديل المتعارضين.

### الدراسات السابقة

هذا البحث ـ حسب علمي ـ هو أول دراسة تطبيقية في هذا المجال الذي يُعتبر من أهم نتائج علم الجرح و التعديل.

و قد عُنيت فيه بقرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالراوي ، و نظراً لأهمية الموضوع ، و حاجته إلى دراسة علمية تشمل جميع جوانبه فقد أفردت ـ بحمد الله ـ لبقية قرائن ترجيح التعديل والتجريح بحوثاً أخرى تُحكم في عدد من المجلات العلمية المحكمة.

وقد اختص كل بحث منها بجانب من هذه القرائن حسب متعلقها ، فالأول : في قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بأهلية الناقد ومعرفته بالراوي وتشدده وباعثه ، والثاني : في قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بمنهج الناقد ومصطلحاته ومراده و مخالفته وموافقته ، والثالث : في قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بمستند الناقد ووهمه وضعف ما نُسب إليه ووهم ناقله ، والرابع : في قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بعقيدة الراوي ومذهبه واجتهاده وورعه وأخلاقه وشيوخه وتلاميذه ومعاصريه ، والخامس : في قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بمرويات الراوي ، والسادس : في قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالناقد.

**خطة البحث**

يتكون البحث ، بعد المقدمة السابقة من :

التمهيد ، ويشتمل على مطلبين :

الأول : معنى موجز للتجريح.

الثاني : معنى موجز للقرائن.

المبحث الأول : القرائن المتعلقة ببدعته ، و زهده و ورعه.

المبحث الثاني : القرائن المتعلقة بتلاميذه ، و رواية النقاد له.

المبحث الثالث : القرائن المتعلقة بمروياته ، و أوهامه ، و أفراده.

المبحث الرابع : القرائن المتعلقة بتقييد التعديل.

الخاتمة : وتشتمل على أهم نتائج البحث.

الفهارس ، وتضم :

١ - فهرس الرواة.

٢ - فهرس المصادر والمراجع.

٣ - فهرس الموضوعات.

**منهج العمـــــل**

سأسير في هذا القسم ـ إن شاء الله ـ على المنهج التالي :

١ - أذكر قرينة الترجيح في ضـوء تطبيقات عملية تُؤيدها من صنيع الأئمة النقاد وأوثقها من مصادرها الأصيلة ، و قد أعزوها إلى غيرها عند عدم الوقوف على كلامهم فيها.

٢ - أعتني ـ عند الحاجة ـ بتعدد التطبيقات عند كل قرينة من أجل الوقوف على كلام عدد من الأئمة المؤيد لها ، وقد أقتصر على تطبيق واحد في الأمور الواضحة.

٣ - أمثّل في التطبيقات بالرواة المختلف فيهم الذين رُجح تجريحهم بقرينة ، وأتجنب الإطالة بذكر ما قيل فيهم جرحاً و تعديلاً إلا عند الحاجة .

٤ - أعرف فيها بالراوي بإيجاز فأقتصر على ما يحتاج إليه من ذكر اسمه ، ونسبه ونسبته و كنيته ، و ما يميزه عن غيره ، و أمّا بقية عناصر الترجمة الأخرى فمحلها كتب الجرح و التعديل و الدراسات التي تُعنى بمعرفة أحوال الرواة على وجه التفصيل .

٥ - أقتصر في التطبيق على ما يُفيد صحة الاستدلال بالقرينة ، دون الإطالة ببيان حال الراوي جرحاً و تعديلاً ، و لذا فإن إيراد القرائن المرجحة في ترجمة راوٍ مذكورٍ في هذا البحث قد لا يقتضي الحكم عليه ؛ لأن الحكم يحتاج إلى دراسة شاملة للراوي جرحاً و تعديلاً في حين تدفع القرينة المستدل بها التعارض في جانب من الأقوال المتعارضة في الراوي.

٦ - أرقم القرائن و التطبيقات أرقاماً متسلسلة في جميع البحث حتى تسهل الاحالة عليها .

والله تعالى أسأل أن يحفظ ولاة أمـرنا و يجزيهم خير الجزاء على اهتمامهم الكبير المتواصل بالسنة و علومها، و علوم الشريعة الاسلامية.

كما أسأله جل ثناؤه العون و السـداد في هذا البحث و جميع أموري وأن ينفع بها الإسلام و المسلمين، وأن يغفر لي ولوالدي ولذوي أرحامي ولعموم المسلمين والحمد لله رب العالمين.

## التمهيد

### المطلب الأول: معنى موجز للتجريح

التجريح، لغة: من جَرَح يَجْرَح جَرْحاً و تجريحاً، أي الشتم باللسان، و شق الجلد بالسلاح و نحوه و الكسب و العمل، قال أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ): " جرح: أصلان أحدهما: الكسب، و الثاني: شق الجلد"[٢، مادة جرح، ج٢، ص٤٥١].

و قال أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور المصري ( ت٧١١هـ): "جَرَحه: أثـرَّ فيه بالسلاح، و جَرَّحه: أكثر ذلك فيه، و جَرَحه بلسانه: شتمه، والاسْتِجْراح: النقصان و العيب و الفساد، و جَرَح الشئ: كَسَبَه "[٣، مادة جرح، ج٢، ص٤٢٢].

اصطلاحاً: طعن قادح في الراوي يرد روايته، قال أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ): " الجرح: وصف متى التحق بالراوي و الشاهد سقط الاعتبار بقوله و بطل العمل به "[٤، ج ١، ص ١٢٦].

**المطلب الثاني: معنى موجز[(١)] للقرائن**

لغة: جمع قرينة، فعيلة بمعنى المفاعلة مأخوذ من المقارنة و المصاحبة و المقاربة والوصل بين شيئين و النظير، و مذكرها قرين، و هي في أصل اللغة من: قرن يقرن قرناً فهو قرين و مقرون قال أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ( ت٣٧٠هـ ): " القَرِين: صاحبك الذي يُقارنك و قال الأصمعي: القَرْن: جمعك بين دابتين في حبل، و الحبل الذي يُلَزَّان به يُدعى قَرْنا، و قَرْنه: في السن بالفتح، و هو قِرْنُه بالكسر: إذا كان مثله في الشدة و الشجاعة، و قال ثعلب، عن ابن الأعرابي: أَقْرَن الرجل إذا أطاق، وإذا لم يطق من الأضداد" [٦، مادة قرن، ج ٩، ص٩١]، وقال أيضاً: " المقَرَّنة: الجبال الصغار يدنو بعضها من بعض، سُميت بذلك لتقاربها" [٦، مادة قرن، ج ٩، ص٩٤]، وقال أبو الحسين أحمد بن فارس ( ت ٣٩٥هـ): " قرن: أصلان صحيحان، أحدهما: يدل على جمع شئ إلى شئ، والآخر: شئ ينْتأ بقوة و شدة و القَرِينة: نفس الإنسان، كأنهما قد تقارنا، و قَرِينة الرجل: امرأته " [٢، مادة قرن، ج ٥، ص٧٦ ].

اصطلاحاً: جمع قرينة، و قرينة الترجيح، هي: الصارف التابع المتمم للمراد جرحاً وتعديلاً[(٢)] .

و هذا يشمل: كل صارف كلي أو جزئي يُحتاج إليه عند ترجيح الجرح أو التعديل، وتقييده بالتبعية و التتميم يُخرج: ألفاظ الجرح و التعديل و ما في حكمها ؛

---

(١) أوجزت هنا ؛ لأنني فصلت القول في تعريفها في بحث منشور[ ٥ ]: " قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بأهلية الناقد عند المحدثين" ؛ لإنه أول بحوث : "قرائن ترجيح التعديل و التجريح" ، المحكمة في عدد من المجلات العلمية المحكمة.

(٢) تقدم أن هذا البحث هو أول دراسة تطبيقية في هذا المجال ، و لذا جاء التعريف مستنبطاً من التطبيقات نفسهافي ضوء كلام النقاد ، انظر ص ٣.

لأنها تستقل بذاتها في النص على المراد من حيث الأصل، بينما تعتبر قرينة الترجيح مكملة للمراد بالجرح أو التعديل القائمين و تابعة لهما عند حاجتهما إليها، و المقصود هنا القرائن المؤثرة ؛ لأنه لا فائدة لغير المؤثرة التي حال مانع من تأثيرها .

**المبحث الأول: القرائن المتعلقة ببدعته، و زهده و ورعه**

**[١] القرينة الأولى: ظهور بدعته، بعد الاستقامة**

البدعة وصف مؤثر في عدالة الراوي، فلا يستوي بمن لم يُعرف بها، و إن كان داعية أو روى ما يُوافقها أثرت في ضبطه مطلقاً، أو مقيداً بالمرويات التي تُؤيدها، والمقصود هنا الإشارة المجملة إلى حكم رواية المبتدعة، و أما معرفة أنواعها، و حكمها، وضوابط قبول مرويات صاحبها أو ردها على وجه التفصيل، فهي مبسوطة في كتب علوم الحديث، و ما يتصل بها [٧، ج١، ص٨ ـ ١٠ ؛ ٨، ج ١، ص١٢٠ ـ ١٣٢ ؛ ٩، ص ١٠٠ ؛ ١٠، ص ٣٨٥، ٤٥٩ ؛ ١١، ج١، ص٧ـ١١ ؛ ١٢، ج١، ص ٣٢٥].

و يَردّ كثير من النقاد رواية الداعية إلى بدعته، و المبتدع إذا روى ما يُوافق بدعته، سيما إن كان يستحل الكذب ببدعته، وقيدوا القبول بمن كان موصوفاً بالصدق منهم إذا لم يكن داعية إلى بدعته، وإذا لم تكن روايته متعلقة ببدعته، قال الدُّوري: "سمعت يحيى، يقول: ما كتبت عن عباد بن صهيب، وقد سمع عباد بن صهيب من أبي بكر ابن نافع، و أبو بكر بن نافع قديم، يروي عنه مالك بن أنس، قلت ليحيى: هكذا تقول في كل داعية لا يكتب حديثه إن كان قدرياً أو رافضياً أو غير ذلك من أهل الأهواء من هو داعية ؟ قال: لا يكتب عنهم إلا أن يكونوا ممن يظن به ذلك، و لا يدعوا إليه كهشام الدَّسْتَوائي وغيره ممن يرى القدر و لا يدعوا إليه" [١٣، ص ٣٥٨١]، و قال المرُّوذي: "سألته – يعني الإمام أحمد - عن عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد كيف هو ؟

فقال : كان مرجئاً قد كتبت عنه ، وكانوا يقولون أفسد أباه ، وكان منافراً لابن عينية" قال المرُّوذي : " وكان أبو عبد الله يُحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعية أو مخاصماً"[١٤ ، ص ٢٠٨ ].

و قال أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجَوْزَجاني شيخ النسائي : " منهم زائغ عن الحق صدوق اللهجة قد جرى في الناس حديثه ، إذ كان مخذولاً في بدعته مأموناً في روايته ، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يُؤخذ من حديثهم ما يُعرف إذا لم يقوِّ به بدعته ، فيُتهم عند ذلك" [ ٥٤ ، ص ٣٢]، و قال ابن حبان : "ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ، و لم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز ، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره ، ولهذه العلة[٣] تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها وإن كانوا ثقات ، واحتججنا بأقوام ثقات انتحالهم وكانتحالهم سواء غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون ، وانتحال العبد بينه وبين ربه إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه ، وعلينا قبول الروايات عنهم إذا كانوا ثقات على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا"[١٥ ، ج٦ ، ص١٤٠].

و في نفي الاختلاف تأمل ؛ لأن النقاد اختلفوا في قبول رواية المبتدع و الداعية ، وما ذكره ابن حبان ، هو قول كثير من النقاد ، و لذا قال الخطيب البغدادي : " قال كثير من العلماء : يقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء ، فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم"[٨ ، ج ١ ، ص١٢١]، وقال ابن حجر : " القول الثالث : التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية ، فيقبل غير الداعية ، ويرد حديث الداعيه ، وهذا المذهب هو الأعدل ، وصارت إليه طوائف من الأئمة ، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه لكن في دعوى ذلك نظر "[١٠ ، ص ٣٨٥ ]، وقال ابن حجر أيضاً : " ينبغي أن يقيد قولنا بقبول رواية المبتدع إذا كان صدوقاً ، ولم يكن داعية بشرط أن لا يكون الحديث الذي

---

(٣) زيد هنا في المطبوع : " ما " ، وزيادتها وهم ؛ لأنها تُخالف مراد ابن حبان بدليل السياق.

يحدث به مما يعضد بدعته، و يشيدها فإنا لا نأمن حينئذ عليه غلبة الهوى والله الموفق" [١١، ج١، ص ١١].

و عندما يختلف النقاد في تعديل الراوي المطلق، أو تجريحه المقيد ببدعته، فيحمل صنيع المعدل على حال الراوي في أول أمره، و يحمل صنيع المجرح بها على أن الراوي أظهر بعد ذلك بدعته، أو الدعوة إليها، و من التطبيقات:

**التطبيق(١)**

**في ترجمة: شبابة بن سَوَّار المدائني، حيث كتب عنه أحمد**

و كان ذلك قبل أن يُظهر شبابة بدعة الإرجاء، والدعوة إليها، قال أحمد بن محمد ابن هانئ: " قلت لأبي عبد الله: شبابة أي شيء تقول فيه ؟ فقال: شبابة كان يدعو إلى الإرجاء، وحكى عن شبابة قولاً أخبث من هذه الأقاويل، ما سمعت عن أحد بمثله، قال: قال شبابة: "إذا قال فقد عمل"، قال: "الإيمان قول و عمل كما تقولون، فإذا قال فقد عمل بجارحته أي بلسانه حين يتكلم به"، قال أبو عبد الله: هذا قول خبيث ما سمعت أحداً يقول به، و لا بلغني، قلت: كنت كتبت عن شبابة ؟ فقال لي: نعم كتبت عنه *قديماً شيئاً يسيراً قبل أن نعلم أنه يقول بهذا*، قيل له: كنت كلمته في شيء من هذا ؟ قال: لا" [٧، ٢، ص١٩٥]، و في رواية قال في آخره: "قلت لأبي عبدالله: كتبت عنه بعد ؟ قال: لا، و لا حرف"[١٦، ج ٧، ص ٢٥٥].

و قال أحمد بن أبي يحيى: " سمعت أحمد بن حنبل و ذكر شبابة، فقال: تركته لم أرو عنه للإرجاء، فقيل له: يا أبا عبد الله، و أبو معاوية كان مرجئاً ؟ قال: شبابة كان داعية"[١٧، ج ٤، ص٤٥ ؛ ١٠، ص ٤٠٩].

## التطبيق(٢)

في ترجمة: إسحاق بن أبي إسرائيل أبي يعقوب المَرْوَزي نزيل بغداد، حيث قال عبد الله: "[ثنا ابن أبي إسرائيل ][(٤)] ـ سألت أبي عنه ؟ فقال: شيخ ثقة ـ أخبرنا أبو إسحاق يعني الفِزاري، عن الأوزاعي، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس ابن مالك، قال: بعثتني أمي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء، فرأيته قائماً في يده الميسم يسم الصدقة"[٢٠، ج٣، ص٢٨٤ح١٤٠٧٢].

والذي يظهر أن أحمد اقتصر هنا على توثيق إسرائيل قبل أن يظهر بدعته الوقف في القرآن ويُخاصم لها، فقد روى السراج عنه أنه قال: "هؤلاء الصبيان يقولون كلام الله غير مخلوق ألا قالوا كلام الله وسكتوا" [١٨، ج١، ص١٩٦]، ولذا فإن أحمد لما تبّين أمره، قال فيه: "إسحاق بن أبي إسرائيل: واقفي مشؤم إلا أنه صاحب حديث كيس"[٢١، ج ٦، ص٣٥٩]، و قد وثقه ابن معين، و علّق الدارمي على حكمه، فقال: "لم يكن إسحاق بن أبي إسرائيل أظهر الوقف حين سألت يحيى عنه، وهذه الأشياء التي ظهرت عليه بعد، ويوم كتبنا عنه كان مستوراً" [٢٢، ص٢٩٣]، وقال أبو حاتم: "كتبت عنه فوقف في القرآن فوقفنا عن حديثه، وقد تركه الناس حتى كنت أمر بمسجده وهو وحيد لا يقربه أحد بعد أن كان الناس إليه عنقا"[٢٣، ج٢، ص٢١٠].

### [٢] القرينة الثانية: حمل التعديل على زهد الراوي و ورعه

قد يصف الناقد الراوي بقولهم: "صالح"، و يُريد الثناء على استقامته و ورعه، ولا يُريد الحكم عليه من حيث الضبط، قال ابن المبارك: "قلت لسفيان الثوري: إن عبّاد ابن كثير من تعرف حاله، و إذا حدّث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا

---

(٤) قد تصحف اسمه في المطبوع من المسند، و التصويب من نسخة ابن حجر [١٨، ج١، ص١٩٦؛ ١٩، ج١، ص ٢٧٧ح ١٧٨].

تأخذوا عنه ؟ قال سفيان: بلى، قال عبد الله: فكنت إذا كنت في مجلس ذُكر فيه عبّاد، أثنيت عليه في دينه وأقول: لا تأخذوا عنه"[٢٤، ح٣٨].

و لذا يجئ وصف الناقد له مطلقاً، فإن أراد الضبط قيده به، فقال: "صالح الحديث"، قال ابن حجر: "من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: "صالح الحديث"، فإذا أطلقوا الصلاح، فإنما يُريدون به في الديانة، والله أعلم" [٢٥، ص ٢٧٧].

و قد يصف يعقوب بن شيبة أهل الصلاح و الورع بقوله: "ثقة"، و يُريد في الديانة و يُعرف مراده بقرينة سياق كلامه، حيث يُتبعه تضعيفه للراوي في الحديث سيما في مقام التعارض.

ومن تطبيقاته:

**التطبيق(٣)**

في ترجمة: موسى بن عُبيدة الرَّبَذي، حيث قال فيه أحمد: "صالح"، قال الدُّوري: "سمعت أحمد بن حنبل، يقول وهو على باب أبي النضر، و سأله رجل، فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في محمد بن إسحاق و موسى بن عُبيدة الرَّبَذي ؟ فقال: أما موسى بن عُبيدة، فكان رجلاً صالحاً، حدث بأحاديث مناكير، و أما محمد بن إسحاق فيكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها، فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، قال أحمد بن حنبل بيده وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين" [١٣، ص ١١٦١].

و أراد أحمد الثناء على ديانته، و ورعه، و السياق يدل عليه إذ قرن هذا الثناء ببيان مناكيره و لذا أطلق الضعف فيه في رواية أخرى، فقد قال البخاري فيه: "منكر الحديث قاله أحمد ابن حنبل، وقال علي بن المديني، عن القطان قال: كنا نتقيه تلك الأيام"[٢٦، ج٧، ص٢٩١].

**التطبيق(٤)**

في ترجمة: عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي قاضيها، حيث قال فيه يعقوب بن شيبة: " ضعيف الحديث، و هو ثقة صدوق رجل صالح" [١٨، ج٦، ص١٥٨].

والذي يظهر أنه أراد بالتوثيق الثناء على زهده وورعه، بقرينة السياق، حيث نص على ضعفه في الحديث، فدل على أنه أراد بباقي كلامه الثناء عليه في هذا الباب، ويُقويه أن عبد الرحمن مشهور بالزهد و الصلاح، كما أن أكثر النقاد على تضعيفه [١٧، ج٤، ص٢٨٠؛ ١٨، ج ٦، ص١٥٨]، و قال ابن المديني: " كان أصحابنا يضعفونه وأنكر أصحابنا أحاديث كان يحدث بها لا تعرف" [٢٧، ص٢٢٠]، وقال ابن حبان: "ضعيف"(٥)[١٥، ج، ص٢٥٢، ترجمة أبيه: زياد]، وقال ابن عدي: " عامة حديثه و ما يرويه لا يتابع عليه"[١٧، ج ٤، ص٢٨٠]، وقال أبو الحسن ابن القطان: "ضعيف، ولكنه من أهل العلم والزهد بلا خلاف، وكان من الناس من يوثقه ويربأ به عن حضيض ردِّ الرواية، والحق فيه أنه ضعيف بكثرة رواية المنكرات، وهو أمر يعتري الصالحين كثيراً، لقلة نقدهم للرواة، ولذا قيل: "لم تر الصالحين في شئ أكذب منهم في الحديث" (٦)" [٢٩، ج٣، ص٨٥٨]، وقال ابن حجر في التقريب: "ضعيف في حفظه، وكان رجلاً صالحاً" [٣٠، ص٣٨٦٢].

---

(٥) في المجروحين أهلكه ، فقال : " كان يروي الموضوعات عن الثقات ، ويأتي عن الأثبات ما ليس من أحاديثهم"[٢٨، ج ٢، ص٥٠ ].

(٦) قاله يحيى بن سعيد القطان ، رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ، و قال : (( يجري الكذب على لسانهم و لا يتعمدون الكذب )) [٢٤، ح٤٠].

## المبحث الثاني: القرائن المتعلقة بتلاميذه، و رواية النقاد له

### [٣] القرينة الأولى: امتناع من يُحدث عن كل أحد عن التحديث عنه:

يُعرف بعض النقاد بالتساهل الشديد في الأخذ عن كل أحد، و لذا يُعتبر إعراضهم عن حديث الراوي دليلاً على شدة ضعفه عندهم، و ظهور كذبه.

و من تطبيقاته:

### التطبيق(٥)

في ترجمة: محمد بن يونس بن موسى الكُدَيمي، حيث أثنى عليه أحمد فقال: "كان حسن المعرفة، حسن الحديث، ما وجد عليه إلا صحبته سليمان الشاذكوني"[٢١، ج٣، ص ٤٣٩].

و الذي يظهر أن الكُدَيمي فيه نظر، و من قرائن تجريحه الشديد أن ابن صاعد، وعبد الملك بن محمد امتنعا من الرواية عنه ؛ لأنهما يُحدثان عمن أقبل و أدبر، قال ابن عدي: "كان ابن صاعد، و شيخنا عبد الملك بن محمد، كانا لا يمتنعان الرواية عن كل ضعيف كتبنا عنه إلا عن الكُدَيمي، فكانا لا يرويان عنه ؛ لكثرة مناكيره، و إن ذكرت كل ما أنكر عليه و ادعاه و وضعه لطال ذاك"[١٧، ج٦، ص٢٩٢].

و يُؤكده أن غالب النقاد رموا الكُدَيمي بالكذب، فقد كذبه موسى ابن هارون[١٧، ج٦، ص٢٩٢ ؛ ٢١، ج ٣، ص٤٤١]، وأبو داود [٥١، ص١٨٥٦]، وأبو حاتم[٢٣، ج٨، ص٨٥]، وعبد الله بن أحمد [٣٢، ص٢٧٦/٤٠٤]، و القاسم بن زكريا المُطَرِّز[٣٣، ص٤٠٤]، والدارقطني[٣٢، ص ٧٤]، و ابن حبان[٢٨، ج٢، ص٣١٣]، وابن عدي[١٧، ج٦، ص٢٩٢]، وغيرهم.

### التطبيق(٦)

في ترجمة: بكير بن عامر البَجَلي أبي إسماعيل الكوفي، حيث وثقه ابن سعد [٣٤، ج ٦، ص٣٦١]، وقال العجلي: "لا بأس به" [٣٥، ص١٧٧].

وكان حفص بن غياث الثقة المشهور لا يُحدث عنه، و هو يروي عن كل أحد، وقد استدل يحيى القطان بصنيعه في بيان شدة ضعف من تركهم حفص ، فقد قال العباس الدُّوري: "سمعت يحيى يقول: قيل ليحيى بن سعيد: ما تقول في بكير بن عامر؟ فقال: كان حفص بن غياث تركه، وحسبه إذا تركه حفص، قال يحيى: كان حفص يروي عن كل أحد"[١٧، ج٢، ص٣٣].

**[٤] القرينة الثانية: حمل رواية الثقات النقاد عنه على أنها في المذاكرة على غير وجه الحديث**

اشتهر عدد من الثقات و النقاد ـ الذين يُعتد بصنيعهم ـ بأنهم لا يحدثون إلا عن ثقة، لكن لا عبرة بروايتهم عن الضعفاء سيما من ضعفوه إذا كانت روايتهم عنه على غير وجه الحديث. و من تطبيقاته:

**التطبيق(٧)**

في ترجمة: عبد الرحمن بن مالك بن مِغْول الكوفي، حيث قال عبد الله: "قد سمعت أبي ذكر حديثاً عن عبد الرحمن بن مالك بن مِغْول عن أبي حصين في المذاكرة على غير وجه الحديث فكتبته عنه، و كان سيء الرأي فيه جداً"[٣٦، ص٥٩٣١].

**التطبيق(٨)**

في ترجمة: عبد العزيز بن أبان بن محمد الأموي السَّعيدي الكوفي ، حيث قال عبدالله: "سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان؟ قال: لم أخرج عنه في المسند شيئاً، وقد أخرجت عنه عن غير وجه الحديث منذ حدث بحديث المواقيت حديث سفيان عن علقمة ابن مَرْثَد تركته"[٣٦، ص٥٣٢٦].

## [٥] القرينة الثالثة: حمل رواية الثقات عنه على وجه التعجب:

### التطبيق(٩)

في ترجمة: محمد بن السائب الكلبي، حيث روى عنه سفيان الثوري.

و هي رواية لا تنفعه ؛ لأنها على وجه التعجب، و الثوري يحدث عن الثقات وغيرهم(٧) و قد بوب أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم بقوله: "باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، و عن المطعون عليه أنها لا تقويه"، و قال: " سألت أبي عن رواية الثقات، عن رجل غير ثقة مما يقويه ؟ قال: "إذا كان معروفاً بالضعف، لم تقوه روايته عنه، و إذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه"، و سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه ؟ قال: إي لعمري، قلت: الكلبي روى عنه الثوري ؟ قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يُتَكلم فيه، قال أبو زرعة: "حدثنا أبو نعيم، نا سفيان، نا محمد بن السائب الكلبي، و تبسم الثوري"، قال أبو محمد، قلت لأبي: ما معنى رواية الثوري، عن الكلبي، وهو غير ثقة عنده ؟ فقال: كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار و التعجب، فتعلقوا عنه روايته عنه وإن لم تكن روايته عن الكلبي قبوله له" [٢٣، ج٢، ص٣٦]، ومراد أبي حاتم بقوله: " إذا كان مجهولاً نفعه" أي: تنفعه برفع جهالة عينه، فيكون مجهول الحال مستوراً، و لا تقتضي العدالة إلا إذا جاء تعديله من طريق معتبر، أو روى عنه ثقة معتمد في عدم روايته عن الضعفاء، قال الخطيب البغدادي: " أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه ؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلاً، و لا خبراً عن صدقه، بل يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم

---

(٧) سيأتي في ترجمة الجُعفي كلام ابن حبان في ذلك، تطبيق رقم: ١١.

أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب" [٨، ج١، ص٨٨].

**التطبيق(١٠)**

في ترجمة: محمد بن عبيد الله العَرْزَمي أبي عبد الرحمن الفزاري، حيث روى عنه شعبة و كان لا يحدث إلا عن ثقة.

وضعفوه جداً، و رواية شعبة عنه لا تنفعه ؛ لأنها على وجه التعجب، قال أبو حاتم: "روى عنه الثوري وشعبة على التعجب....ضعيف الحديث جداً" [٢٣، ج٨، ص١].

**التطبيق(١١)**

في ترجمة: جابر بن يزيد الجُعفي، حيث روى عنه شعبة، و كان لا يحدث إلا عن ثقة.

و ضعفوه جداً، وقال فيه ابن حجر: "متروك"[١٨، ج ٣، ص١١٠/ ترجمة: خالد بن يزيد ابن معاوية]، و رواية شعبة عنه لا تنفعه ؛ لأنها على وجه التعجب، قال ابن حبان: " إن احتج محتج بأن شعبة و الثوري رويا عنه، فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، بل كان يُؤدي الحديث على ما سمع ؛ لأن يُرغّب الناس في كتابة الأخبار، ويطلبوها في المدن والأمصار، وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشاء لم يصبروا عنها، وكتبوها ليعرفوها، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب فتداوله الناس"[٢٨، ج ١، ص٢٠٩].

**[٦] القرينة الرابعة: حمل رواية الثقات عن الضعيف على ما فاتهم من أحاديث الثقات المحفوظة عنهم**

إذا روى عن الضعيف من لا يُحدث إلا عن ثقة، فيحمل على أنه روى عنه ما فاته من أحاديث الثقات المحفوظة عنهم، قال ابن رجب: " اعلم أنه قد يخرج في الصحيح

لبعض من تكلم فيه إما متابعة واستشهاداً وذلك معلوم، وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه إما مطلقاً أو بعلو، فإذا كان الحديث معروفاً عن الأعمش صحيحاً عنه، ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو إلا من طريق بعض من تُكلم فيه من أصحابه خرجه عنه" [٣٧، ج٢، ص٨٣١].

ومن تطبيقاته:

**التطبيق (١٢)**

في ترجمة: أسباط بن نصر الهمْداني، حيث وثقه ابن معين.[٢٢، ص ١٤٣].

وضعفه الإمام أحمد [٣٦، ص ١٦٧٨]، وغيره.

ولذا فإن أبازرعة تعقب مسلماً لإخراجه له، ومسلم إنما أخرج له ما فاته من أحاديث الثقات العالية المحفوظة عنهم، فقد قال البرذعي: " ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب عن أسباط بن نصر، وقطن بن نُسَير، وأحمد ابن عيسى ؟ فقال لي مسلم: إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك وأصل الحديث معروف من رواية الثقات" [٣٨، ص ٦٧٦].

**التطبيق(١٣)**

في ترجمة: جُبَارة بن المُغَلِّس الحِمّاني أبي محمد الكوفي، حيث روى عنه بقي ابن مَخْلَد وعبد الله بن أحمد، و كانا لا يُحدثان إلا عن ثقة.

و ضعفه غالب النقاد، و الذي يظهر أن صنيع بقي و عبد الله محمول على أنهما سمعا منه أحاديث فاتتهما، و هي محفوظة، قال البزار: "كان كثير الخطأ إنما يحدث عنه قوم فاتتهم أحاديث كانت عنده أو رجل غبي" [١٨، ج٢، ص٥٠].

**[٧] القرينة الخامسة: حمل احتجاج البخاري به على أنه أخرج له مروياته التي ضبطها عن راوٍ مخصوص، أو أعرض عن مروياته التي لم يضبطها عن راوٍ مخصوص**

إذا اختلف النقاد في راوٍ من رجال الصحيحين، وفسروا الجرح بغلط الراوي في حديث شيخ أو ضبطه لحديثه، فيقيد به الحكم المطلق المخالف، ويُحمل عليه صنيع البخاري ومسلم إذا تبين أنهما أخرجا له ما عُدل فيه، وقد اشتهر بعض الرواة بالضبط أو الضعف المقيد براوٍ أو بلد أو كتاب، ونحو ذلك، قال مسلم: "قد يكون من ثقات المحدثين من تضعف روايته عن بعض رجاله الذين حمل عنهم...والدليل على ما بيّنا من هذا اجتماع أهل الحديث... على أن أثبت الناس في ثابت البُناني: حماد بن سلمة، كذلك قال يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة، وحماد يُعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود ابن أبي هند، والجُرَيري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنه يخطىء في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم كحماد بن زيد، وعبد الوارث، ويزيد ابن زُريع، وابن عُلية" [٣٩، ص ٩١]، وقال فيهم ابن رجب: "قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم، وهؤلاء جماعة كثيرون" [٣٧، ج٢، ص٧٨١].

**التطبيق(١٤)**

في ترجمة: شَبيب بن سعيد التميمي الحَبَطي البصري، حيث تكلموا في رواية ابن وهب المصري عنه ؛ لأن شبيباً صاحب كتاب، وقد حدث بمصر من حفظه فلحقه

الوهم، ورواية ابن وهب المصري عنه فيها مناكير، فيحمل الجرح عليه، قال أبوحاتم: "كان عنده كتب يونس بن يزيد وهو صالح الحديث لا بأس به" [٢٣، ج٤، ص٣٥٩]، وقال علي بن المديني: "شبيب بن سعيد بصري ثقة، كان من أصحاب يونس، كان يختلف في تجارة إلى مصر، وكتابه كتاب صحيح وقد كتبها عن ابنه أحمد ابن شبيب" [١٧، ج ٤، ص٣٠]، وقال ابن عدي: " لشبيب بن سعيد نسخة الزهري عنده عن يونس عن الزهري، و هي أحاديث مستقيمة، وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير، وكان شبيب إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزهري إذ هي أحاديث مستقيمة ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب بالمناكير الذي يرويها عنه ولعل شبيب بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط و يهم، و أرجو أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب" [١٧، ج ٤، ص٣٠]، وقال ابن حجر: " وثقه ابن المديني، وأبو زرعة، و أبو حاتم، و النسائي، و الدارقطني، و الذهلي، ... *وأخرج البخاري من رواية ابنه عن يونس أحاديث، ولم يخرج من روايته عن غير يونس*، و لا من رواية ابن وهب عنه شيئاً" [١٠، ص٤٠٩]، و قال في موضع آخر: " لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه لا من رواية ابن وهب" [٣٠، ص٢٧٣٩].

**التطبيق(١٥)**

في ترجمة: ربيع بن يحيى بن مقسم الأُشْناني أبي الفضل البصري وهو من شيوخ البخاري، و أبي زرعة، و أبي حاتم، ولكن قال فيه الدارقطني: "ضعيف، ليس بالقوي يخطىء كثيراً" [٤٠، ص١٥٦]، وفي رواية قال: " ليس بالقوي ؛ يروي عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر: "جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين"، [و هذا

حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقة ولا جمل][٨]، و هذا يسقط مائة ألف حديث" [٤١، ص٣١٩ ؛ ١٨، ج٣، ص٢١٨].

ولم يُخرج له البخاري إلا حديثه عن زائدة، قال ابن حجر: " ما أخرج عنه البخاري إلا من حديثه عن زائدة فقط"[١٠، ص٤٠٢، ٤٦١].

و حكم الدارقطني لا يخلو من تأمل؛ لأنه فسره بما يدل على تشدده فيه، فحكم عليه بالخطأ الكثير من أجل غلطه في حديث واحد، ومن ذا الذي يسلم، بل إن ندرة خطأه دليل إتقانه، ولذا فإن أبا حاتم مع تشدده، روى عنه و حكم عليه بقوله: " ثقة ثبت" [٢٣، ج٣، ص٤٧١].

و أشار الذهبي إليه بقوله: " قد قال أبو حاتم مع تعنته: "ثقة ثبت"، وأما الدارقطني فقال: "ضعيف يخطىء كثيراً قد أتى عن الثوري بخبر منكر، عن محمد ابن المنكدر، عن جابر: "في الجمع بين الصلاتين" [٤٢، ج٣، ص٦٦].

### [٨] القرينة السادسة: حمل رواية الشيخين له على الانتقاء:

إذا جُرّح الراوي بقادح، فيحمل احتجاج البخاري به على أنه انتقى الصحيح من مروياته سيما إذا كان من شيوخه ؛ لأنه يكون في هذه الحال أعلم بصحيح حديثه من ضعيفه ولهذا نظائره، حيث كان أهل الحذق من الرواة الثقات الأثبات ينتخبون أصح أحاديث من يروون عنه، قال عبد الرحمن بن مهدي: " سمعت شعبة يقول: كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال للشيء: حدثنا، عُنيت به، فوقفته عليه، وإذا لم يقل حدثنا لم أعن به"[٢٣، ج٢، ص٣٤] أي يتوقى تدليسه، و قال يحيى بن معين: " كان إسماعيل ابن عياش يقعد ومعه ثلاثة أو أربعة فيقرأ كتاباً وهم معه والناس مجتمعون ثم يلقيه إليهم فيكتبونه جميعاً، ولم ينظر في الكتاب إلا أولئك الثلاثة أو الأربعة، و شهدته وهو يحدث

---

(٨) ما بين المعقوفين من نسخة ابن حجر [١٨، ج ٣، ص٢١٨].

هكذا، فلم أكن آخذ منه شيئاً، ولكني شهدته يملى إملاء فكتبت عنه" [١٣، ص٤٩٠١]، وقال أحمد: " لما أراد ـ عبد الوهاب ـ الخفاف أن يحدثهم بحديث هشام الدَّسْتَوائي أعطاني كتابه، فقال لي: انظر فيه، فنظرت فيه، فضربت على أحاديث منها، فحدثهم فكان صحيح الحديث"[٣٦، ص ٢٥٦٨]، وقال يعلى بن عبيد: "قال سفيان الثوري: اتقوا الكلبي ـ محمد بن السائب ـ، فقيل له: إنك تروي عنه ؟! قال: أنا أعرف بصدقه من كذبه" [١٧، ج٦، ص١١٥]، و قال أبو عوانة: " قلت للمغيرة: كيف تحدث عن أبي حمزة ـ ميمون القصاب الأعور الكوفي ـ ؟! قال: لم يكن يجترئ على أن يحدثني إلا بحق"[٧، ج٤، ص١٨٧ ؛ ١٨، ١٠، ص٣٥٣].

و من تطبيقاته:

**التطبيق(١٦)**

في ترجمة: عثمان بن صالح السهمي مولاهم أبي يحيى المصري، حيث وثقه كثير من النقاد وقال فيه أبو زرعة: " لم يكن عندي عثمان ممن يكذب، و لكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن نَجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فبلوا به"[٣٨، ص٤١٧].

و هذا جرح مفسر بقادح، ولعله سبب قلة رواية البخاري عنه في الصحيح، والذي يظهر أنه انتقى ما صح من مروياته، قال ابن حجر: "من شيوخ البخاري وثقه ابن معين والدارقطني، وقال أبو حاتم: " شيخ "، و قال أبو زرعة: " كان يكتب مع خالد ابن نَجيح و كان خالد يملي عليهم ما لم يسمعوا من الشيخ فبلوا به"، قلت: خالد ابن نَجيح، هذا كان كذاباً، وكان يحفظ بسرعة، وكان هؤلاء إذا اجتمعوا عند شيخ فسمعوا منه، و أرادوا كتابة ما سمعوه اعتمدوا في ذلك على إملاء خالد عليهم، إما من حفظه أو من الأصل، فكان يزيد فيه ما ليس فيه فدخلت فيهم الأحاديث الباطلة من هذه الجهة،

والحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميّز صحيح حديثهم من سقيمه، وتكلم فيهم غيره، أنه لا يُدّعى أن جميع أحاديثهم من شرطه، فإنه لا يخرج لهم إلا ما تبين له صحته، و الدليل على ذلك: أنه ما أخرج لعثمان هذا في صحيحه سوى ثلاثة أحاديث أحدها متابعة"[١٠، ص٤٢٣].

**التطبيق(١٧)**

في ترجمة: إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس عبد الله الأصبحي المدني، حيث اختلف فيه كلام الحفاظ، و أخرج له البخاري و مسلم، و أطلق النسائي تضعيفه [٤٣، ص ٤٤].

والذي يظهر أن البخاري ومسلماً قد انتقيا الصحيح من مروياته، قال ابن حجر: "احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري، وروى له الباقون سوى النسائي فإنه أطلق القول بضعفه، وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه، و هو مُشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه ؛ لأنه كتب من أصوله وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه"[١٠، ص ٣٩١].

**[٩] القرينة السابعة: قلة إخراج البخاري و مسلم للراوي المكثر المختلف فيه، وجعله في المتابعات أو الشواهد أو التعاليق**

إذا احتج المعدل بأن الراوي ـ المختلف فيه ـ من رجال الصحيحين، فيُرد صنيعه، ويترجح التجريح المفسر بقادح إذا تبين أنهما لم يحتجا به، و لم يخرجا له في الأصول، كأن يخرجا له في المتابعات، أو الشواهد، أو التعاليق ؛ سيما إذا كانت قليلة و الراوي

مكثر، قال ابن حجر: " ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح - البخاري - لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم" [١٠، ص ٣٨٤]، وقال أيضاً: "الحق: أنه لم يخرج - يعني مسلماً - شيئاً مما انفرد به الواحد منهم، وهذا ظاهر بيّن في كتابه، ألا تراه أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات، و هو من المكثرين، و مع ذلك فما له عنده إلا مواضع يسيرة، و كذا محمد بن إسحاق، و هو من بحور العلم، و ليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة، و لم يخرج لليث بن أبي سليم، و لا ليزيد بن أبي زياد، و لا لمجالد بن سعيد إلا مقروناً" [٢٥، ص١٤٢].

و من التطبيقات:

**التطبيق(١٨)**

في ترجمة: إبراهيم بن إسماعيل بن زيد بن مُجَمِّع بن جارية الأنصاري المدني، حيث قال فيه البخاري: "صدوق إلا أنه يغلط" [٤٤، ص ٩٧٥]، واستدرك الحاكم حديثه على الصحيحين، وصححه [٤٥، ج ٤، ص٤٩٠/ ٨٣٦٨].

وضعفه غالب النقاد، فقال البخاري في موضع آخر: "كثير الوهم ؛ يروي عن الزهري وعمرو بن دينار، يكتب حديثه" [٤٦، ص١٢]، وقال أبو حاتم: " يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو قريب من ابن أبي حبيبة، كثير الوهم، ليس بالقوي" [٢٣، ج ٢، ص٨٤]، وضعفه ابن معين [١٣، ص ٧٨٤]، وأبو زرعة، [٣٨، ص ٥٩٧]، والنسائي [٤٣، ص ١]، وغيرهم.

وقال ابن عدي: " لإبراهيم هذا أحاديث غير هذا اختصرت منه ما ذكرته، وهو قريب من إبراهيم بن الفضل، ومع ضعفه يكتب حديثه" [١٧، ج ١، ص٢٣٢].

وقال ابن حجر: " ضعيف عندهم، علق له البخاري موضعاً واحداً" [١٠، ص ٤٥٦].

**التطبيق (١٩)**

في ترجمة: أسباط بن نصر الهمْداني، حيث وثقه ابن معين [١٣، ص ١٢٥١].

وضعفه الإمام أحمد، [٣٦، ص ١٦٧٨ ]، وغيره.

ولذا علق له البخاري في موضع واحد، قال ابن حجر: "ضعفه أحمد وغيره، وله ـ عند البخاري ـ موضع معلق في الاستسقاء" [١٠، ص ٤٥٦].

**التطبيق (٢٠)**

في ترجمة: عُبيدة بن مُعَتِّب الضَبّي أبي عبد الرحيم الكوفي، حيث روى عنه شعبة، وغيره [١٨، ج ٧، ص٨٠ ]، وكان شعبة لا يُحدث إلا عن ثقة.

وضعفه أحمد [٣٦، ص ٣٦٠٢ ]، وابن معين [٤٧، ص ١٣٥]، وأبو حاتم، وأبو زرعة [٢٣، ج ٦، ص٩٤]، والنسائي [٤٣، ص ٤٠٥ ]، وابن عدي [١٧، ج ٥، ص٣٥٣]، وغيرهم.

ولذا علق له البخاري في موضع واحد، قال ابن حجر: "ضعيف عندهم، ماله في البخاري سوى موضع واحد معلق في الأضاحي" [١٠، ص ٤٥٨].

**التطبيق (٢١)**

في ترجمة: زياد بن عبد الله بن الطُّفيل العامري البَكّائي، حيث قال أبوزرعة: " يهم كثيراً، وهو حسن الحديث" [٣٨، ص ٣٦٨ ].

وقال ابن معين: " ليس بشيء، وقد كتبت عنه المغازي" [١٣، ص ١٣٣١]، وفي رواية: " لا بأس به في المغازي، وأما في غيره فلا" [٢٢، ص ٣٤٨ ]، وقال صالح جزرة: "هو في نفسه ضعيف، لكن هو من أثبتهم في المغازي" [٤٢، ج ٣، ص١٣٤]، وقال النسائي: " ليس بالقوى" [٤٣، ص ٢٣٨].

وقال فيه ابن حجر: " ليس له عند البخاري سوى حديثه عن حميد، عن أنس... أورده في الجهاد.... مقروناً بحديث عبد الأعلى، عن حميد" [١٠، ص ٤٠٣]، وقال في موضع آخر: " في حديثه عن غير ابن إسحاق لين...وله في البخاري موضع واحد متابعة" [٣٠، ص ٢٠٨٥].

## التطبيق (٢٢)

في ترجمة: عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني أبي صالح المصري كاتب الليث، حيث تكلم فيه أحمد [٣٦، ص ٥٠٦٧، ٤٩١٩]، والنسائي [٤٣، ص ٣٥١]، وغيرهما.

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن أبي صالح كاتب الليث ؟ فقال: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث" [٢٣، ج ٥، ص٨٧]، وقال البرذعي لأبي زرعة: " قلت: أبو صالح كاتب الليث ؟ [ فضحك، و] [٩] قال: ذاك رجل حسن الحديث، قلت: أحمد يحمل عليه في كتاب ابن أبي ذئب، وحكاية سعيد بن منصور قد عرفتها ؟ قال: نعم وشيء آخر: سمعت عبد العزيز بن عمران يقول: قرأ علينا كتاب عُقيل فإذا في أوله مكتوب: حدثني أبي عن جدي عُقيل، فإذا هو كتاب عبد الملك ابن شعيب بن الليث بن سعد ؟! قلت: فأي شيء حاله في يحيى بن أيوب، ومعاوية ابن صالح، والمشيخة ؟ قال: كان يكتب لليث، والله أعلم" [٣٨، ص٤٩٢].

و قال ابن عدي: " لعبد الله بن صالح روايات كثيرة عن صاحبه الليث بن سعد، وعنده عن معاوية بن صالح نسخة كبيرة، ويروي عن يحيى بن أيوب صدراً صالحاً، ويروي عن ابن لهيعة أخباراً كثيرة، وهو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في

---

(٩) زيادة من نسخة الخطيب البغدادي [٢١، ج٨، ص ٤٨٠].

أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب وقد روى عنه يحيى بن معين" [١٧، ج ٤، ص٢٠٦].

وقال ابن حجر: "لقيه البخاري وأكثر عنه، وليس هو من شرطه في الصحيح، وإن كان حديثه عنده صالحاً... والأحاديث التي رواها البخارى عنه في الصحيح بصيغة: "حدثنا"، أو: "قال لي"، أو: "قال المجردة" قليلة... وأما التعليق عن الليث من رواية عبد الله بن صالح عنه فكثير جداً" [١٠، ص ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥].

**المبحث الثالث: القرائن المتعلقة بمروياته، و أوهامه، و أفراده**

**[١٠] القرينة الأولى: شدة ضعف المتابع للراوي**

يترجح التجريح إذا تبين أن المتابع للراوي قد جاء بإسناد أضعف من الإسناد المستنكر على الراوي، و من تطبيقاته:

**التطبيق(٢٣)**

في ترجمة: حفص بن عمر بن أبي العَطَّاف القرشي السهمي مولاهم المديني، حيث ذكره العقيلي في الضعفاء و قال فيه: "من حديثه: ما حدثناه علي بن المبارك، قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، قال: حدثني جعفر بن عمر ابن أبي العَطَّاف مولى بني سهم، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "تعلموا علم الفرائض وعلموه فإنه نصف العلم"، لا يتابع عليه، و لا يعرف إلا به" [٧، ج١، ص٢٧١].

و استدرك عليه المزِّي، فقال: "قول العقيلي: "لا يتابع عليه" فيه نظر؛ فإنه قد تابعه عليه غيره: أخبرناه أبو الحسن بن البخاري، قال: أنبأنا أسعد بن أبي طاهر الثقفي، قال: أخبرنا أبو الفضل جعفر بن عبد الواحد الثقفي، قال: أخبرنا أبو طاهر محمد ابن

أحمد بن عبد الرحيم قال: أخبرنا أبو محمد بن حبان، قال: حدثنا أبو أسيد، قال: حدثنا محمد بن ثواب، قال: حدثنا محمد بن القاسم الأسدي، قال: حدثنا الفضل ابن دَلْهم، قال: حدثني عوف، عن شَهر بن حَوْشب عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " تعلموا القرآن والفرائض وعلموا الناس فإني مقبوض""[٤٨، ج٧، ص٤١].

و في صنيع المزِّي تأمل ؛ لأن إسناد المتابع تالف، و لذا تعقبه ابن حجر، فقال: "مثل هذا لا يصلح متابعة ؛ فإن محمد بن القاسم مجمع على ضعفه، فلا يصلح الاستشهاد به" [١٨، ج٢، ص٣٥٢].

وقوّى الحاكم حاله ؛ لأنه استدرك على الصحيحين[٤٥، ج٤، ص٣٦٩ح٧٩٤٨ ]حديثه السابق في الفرائض؟!، وفي صنيعه نظر، وقد تعقبه ابن حجر، فقال: " غفل الحاكم فأخرج حديثه المذكور في المستدرك ؟! "[١٨، ج٢، ص٣٥٢].

و حفص، منكر الحديث على قلته، فقد قال فيه البخاري: "منكر الحديث"[٤٩، ج٢، ص٢٥٦]، وقال مرة: "منكر الحديث، رماه يحيى بن يحيى النيسابوري بالكذب" [٢٦، ج٢، ص٣٦٧]، و قال أبو حاتم: " منكر الحديث يكتب حديثه على الضعف الشديد" [٢٣، ج٣، ص١٧٧]، وقال ابن عدي: " لحفص بن عمر غير ما ذكرته من الحديث، و حديثه قليل، وحديثه كما ذكره البخاري منكر الحديث"[١٧، ج٢، ص٣٨٣].

**التطبيق(٢٤)**

في ترجمة: حَشْرَج بن نُباتة، حيث قال فيه أبو عبد الله البخاري: "سمع سعيد ابن جُهْمان عن سفينة، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال لأبي بكر وعمر وعثمان: "هؤلاء الخلفاء بعدي" و هذا حديث لم يتابع عليه ؛ لأن عمر بن الخطاب و علي بن أبي

طالب قالا: "لم يستخلف النبي صلى الله عليه وسلم""[٤٦، ص ٩٩ ؛ ٢٦، ج ٣، ص١١٧ ؛ ٤٩، ج ١، ص١٩٧].

و قد نبه البخاري إلى نكارة إسناده، حيث لم يُتابع عليه، و نكارة متنه و علته بمخالفته المحفوظ، و هذا جرح مفسر قادح.

و قد استدرك ابن عدي بأنه تُوبع على إسناده، فقال: "هذا الذي أنكر البخاري على حَشْرَج هذا الحديث، قد روي بغير هذا الإسناد: حدثناه علي بن إسماعيل ابن أبي النجم، ثنا عقبة ابن موسى بن عقبة، عن أبيه، عن محمد بن الفضل بن عطية، عن زياد بن عِلاَقة، عن قُطْبة ابن مالك ـ وهو عم بن زياد بن عِلاَقة ـ: "لما بنى صلى الله عليه وسلم المسجد وضع حجراً.." فذكر هذه القصة" [١٧، ج٢، ص٤٤٠].

و في صنيع ابن عدي نظر ؛ لأن إسناد المتابع أضعف، قال ابن حجر: " الإسناد الذي زعم ابن عدي أنه متابع لَحَشْرَج أضعف من الأول ؛ لأنه من رواية محمد ابن الفضل بن عطية وهو ساقط"[١٨، ج٢، ص٣٢٥].

**[١١] القرينة الثانية: جمعه في أدائه بين عدد من الشيوخ في سياق واحد وألفاظهم مختلفة**

يعتبر النقاد أن من مرجحات ضعف الراوي جمعه بين ألفاظ عدد من شيوخه في سياق واحد إذا لم يكن ضابطاً مميزاً لألفاظهم إن اختلفت، قال أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم: " نا صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي يعني ابن المديني، قال سمعت يحيى، قال: قال لي شعبة في أحاديث عوف ـ بن أبي جميلة الأعرابي ـ: "عن خِلاَس، عن أبي هريرة و محمد يعني ابن سيرين، عن أبي هريرة" إذا جمعهم، قال لي شعبة: ترى لفظهم واحداً ؟! قال أبو محمد: كالمنكر على عوف"[٢٣، ج١، ص١٤٧]، وقال أحمد: "عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر كان ولي قضاء

المدينة، خرقت حديثه منذ دهر، ليس بشيء، حديثه أحاديث مناكير، كان كذاباً وكان يقول: " أبي و عبيد الله سواء بسواء "، كان يروي عن سهيل بن أبي صالح وعبيد الله ابن عبد الله بن عمر"[٣٦، ص٤٣٦٤]، وقال مرة: " أبو بكر بن أبي مريم ضعيف، كان يجمع فلاناً وفلاناً وكان عيسى لا يرضاه" [٣٦، ص ١٤٨٤]، وقال مرة: " سمعت إسحاق بن راهَوَيه، يروي عن عيسى بن يونس قال: "لو أردت أبا بكر بن أبي مريم على أن يجمع لي فلاناً وفلاناً وفلاناً لفعل" يعني يقول: عن راشد بن سعد و ضَمرْة و حبيب ابن عبيد لفعل" [٣٦، ص ١٣٣٧]، و قال ابن معين: " عبد الرحمن بن عبد الله العُمْري ضعيف، و قد سمعت منه كان يجلس في المجلس يقول: "حدثني أبي وعمي عبيد الله ابن عمر سواء بسواء مثل بمثل" و هو الذي يروي عنه أحمد بن حاتم الطويل، حديث سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: الحديث الطويل" [١٣، ص١٠٠٧]، و قال ابن رجب: " معنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة و ساق الحديث سياقة واحدة فالظاهر أن لفظهم لم يتفق فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره، وكان الجمع بين الشيوخ يُنكر على الواقدي و غيره ممن لا يضبط هذا، كما أنكر على ابن إسحاق وغيره، وقد أنكر شعبة أيضاً على عوف الأعرابي" [٣٧، ج ٢، ص٨١٥].

و من تطبيقاته:

## التطبيق(٢٥)

في ترجمة: حماد بن سلمة البصري، حيث قال الخليلي: "ذاكرت يوماً بعض الحفاظ، فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح وهو زاهد ثقة ؟ فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس، فيقول: حدثنا قتادة و ثابت و عبد العزيز ابن

صهيب، و ربما يخالف في بعض ذلك، فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، و هو يجمع بين أسانيد، فيقول: حدثنا مالك وعمرو بن الحارث و الليث بن سعد و الأوزاعي بأحاديث، و يجمع بين جماعة غيرهم ؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ له"[٥٠، ج١، ص٤١٨].

## التطبيق (٢٦)

**في ترجمة:** حماد بن الجَعْد الهُذَلي البصري، حيث قال فيه أبو حاتم الرازي: " ما بحديثه بأس" [٢٣، ج ٣، ص١٣٤].

و صنيعه محل تأمل ؛ لأن حماداً كان في الأداء يجمع ألفاظ عدد من الشيوخ في سياق واحد مع اختلاف ألفاظهم، و بهذا جرّحه ابن مهدي، و هو جرح مفسر يقدم على التعديل، قال عمرو ابن علي الفلاس: " حدثت عبد الرحمن بن مهدي، عن أبي داود - الطيالسي - عن حماد بن الجعد، فقال: سبحان الله تُحدث عن حماد بن الجَعْد؟! أفلا تحدث عن بَحْر وعثمان البُرِّي و أبي جَزِي، و الحسن بن دينار، هؤلاء أصحاب حديث، ثم قال: كان حماد عنده كتاب عن محمد بن عمرو، و ليث، و قتادة، فما كان يفصل بينها، فذكرت ذلك لأبي داود، فقال: كان إمامنا أربعين سنة ما رأينا إلا خيراً" [١٧، ج٢، ص٢٤٤]، و في رواية قال ابن مهدي: "كان عند حماد بن الجعد ثلاثة كتب عن محمد بن عمرو، و ليث، وقتادة ، فما كان يفصل بعضاً من بعض" [٢٣، ج ٣، ص١٣٤]، و ذكره ابن حبان في المجروحين، و قال: " اختلط عليه صحائفه حتى لم يكن يحسن أن يميز شيئاً منها فاستحق الترك" [٢٨، ج١، ص٢٥٣].

**[١٢] القرينة الثالثة: أن تكون مروياته مثل مرويات أحد الرواة سواء، و هي بالثاني أشهر**

يترجح التجريح إذا كانت مروياته مثل مرويات غيره سواء، و هي بالثاني أشهر، و هذا يدل على أنه يسرق حديث غيره، أو يهم فيه، قال ابن رجب: " قد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه" [٣٧، ج ٢، ص٨٦٦].

و من تطبيقاته:

**التطبيق (٢٧)**

في ترجمة: عمر بن سعيد بن سليمان القرشي أبي حفص الشامي الدمشقي، حيث قال عبد الله: " سألت أبي: عن عمر بن سعيد أبي حفص الدمشقي ؟ فقال: قد كتبت عنه، و قد تركت حديثه، و ذاك أني ذهبت إليه أنا و أبو خيثمة، فأخرج لنا كتاباً عن سعيد بن بشير، فإذا هي أحاديث سعيد بن أبي عَرْوبة فتركناه" [٣٦، ص٤٩١٠].

و قال المرُّوذي: " سألته - يعني أحمد - عن أبي حفص الشامي ؟ فقال: هذا كانت عنده أحاديث كتبناها عن سعيد بن عبد العزيز، ثم تبين أمره بعد فتركوه، حدث بأحاديث لسعيد بن أبي عَرُوبة" [٢١، ج١١، ص٢٠٠].

**التطبيق (٢٨)**

في ترجمة: مُطَرِّف بن مازن الصنعاني، حيث قال فيه ابن عدي: "لم أر فيما يرويه متناً منكراً" [١٧، ج ٦، ص٣٧٦].

وصنيعه محل تأمل، فقد قال يحيى بن معين: " قال لي هشام بن يوسف: جاءني مُطَرّف بن مازن ، فقال: أعطني حديث ابن جُريج و معمر حتى أسمعه منك، فأعطيته فكتبها، ثم جعل يُحدث بها عن معمر نفسه و عن ابن جُريج ؟ ! فقال لي هشام ابن يوسف: انظر في حديثه فهو مثل حديثي سواء، فأمرت رجلاً فجاءني بأحاديث مُطَرّف

بن مازن، فعارضت بها فإذا هي مثلها سواء، فعلمت أنه كذاب"[١٣، ص٧٨٧]، قال ابن رجب: "يعني: علم صدق قول هشام عنه" [٣٧، ج٢، ص٨٦٦].

**التطبيق (٢٩)**

في ترجمة: معقل بن عبيد الله الجزري، حيث قال فيه ابن معين: "ليس به بأس" [٣٦، ص٣٩٨٨]، ووثقه ابن المديني [٢٧، ص٢٥٦]، وغيرهما.

وتكلم أحمد في مروياته عن أبي الزُبير المكي خاصة ؛ لأنها تشبه أحاديث ابن لَهيعة عن أبي الزُبير[٣٧، ج ٢، ص٧٩٣]، قال ابن رجب: "كان أحمد يُضعّف حديثه عن أبي الزبير خاصة، ويقول: "يُشبه حديثه حديث ابن لَهيعة"، ومن أراد حقيقة الوقوف على ذلك فلينظر إلى أحاديثه عن أبي الزُبير، فإنه يجدها عند ابن لَهيعة يرويها عن أبي الزُبير كما يرويها معقل سواء" [٣٧، ج ٢، ص٧٩٣].

**[١٣] القرينة الرابعة: ألا تحتمل حاله تفرده**

يرتبط الحكم على التفرد و الاغراب بحسب حال الراوي، و عدد مروياته، ومقدار التفرد و بحسب القرائن المعتبرة في صحة التفرد، أو ضعفه، و ليس كل متفرد تحتمل حاله تفرده، و به يترجح ضعف الراوي إذا كان من الشيوخ، و إذا كثر منه ترك حديثه، قال أبو حاتم: "يُقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته، و الله أعلم" [٢٣، ج١، ص٣٥١].

و قال ابن رجب: "إذا روى الحفاظ الأثبات حديثاً بإسناد واحد، و انفرد واحد منهم بإسناد آخر، فإن كان المنفرد ثقة حافظاً: فحكمه قريب من حكم زيادة الثقة في الأسانيد أو في المتون... و يُقوي قبول قوله إذا كان المروي عنه واسع الحديث.. فإن كان المنفرد سئ الحفظ فإنه لا يُعبأ بانفراده، و يحكم عليه بالوهم" [٣٧، ج٢، ص٨٣٨].

وقال الذهبي: " تفرد الثقة المتقن يُعد صحيحاً غريباً، و تفرد الصدوق و من دونه يعد منكراً و إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يُوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث"[٤٢، ج٣، ص١٤٠، ١٤١].

و من تطبيقاته:

**التطبيق (٣٠)**

في ترجمة: عبد المنعم بن بشير المصري، حيث قال أحمد بن سعيد بن أبي مريم: " ذاكرت يحيى بن معين يوماً وهو بمصر: عن أبي مودود، عن سليمان بن يسار، قال: "مرضت فعادني ابن عمر في يوم مهين"، قال أحمد: فأعجب يحيى هذا الحديث، و قال لي: أفدنيه عمن كتبته؟ قال: فصرت معه إلى عبد المنعم، فسأله يحيى أن يخرج له أصل كتابه، فاعتل عليه في ذلك الوقت و وعده مخرجه بالعشي، قال أحمد: فلما اجتمعنا للمصير إليه بالعشي ذكرت ليحيى بن معين: حديث ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم: "قضى باليمين مع الشاهد"، فقال لي: يحيى ما خلق الله من هذا شيئاً؟! قلت: إنه عبد الله بن عمر العمري، قال: ليس يحتمل هذا كله، من حدثك به؟ قلت: هذا الشيخ الذي تريده أعني عبد المنعم، قال: كفيتنا المؤنة، ارجعوا بنا فرجع و لم يكتب عنه" [٧، ج ٣، ص١١٢].

**التطبيق(٣١)**

في ترجمة: أبي بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرىء الحناط، كنيته اسمه، حيث قال الدقاق: " سمعت يحيى وسئل عن حديث رواه أبو بكر بن عياش؟ فلم يلتفت إليه، قال: لم يروه شعبة و لا سفيان، لو رووه كان أبو بكر صدوقاً"[٤٧، ص٢٥].

و الذي يظهر أن أبا بكر رواه لما ساء حفظه بأخرة، قال ابن حبان: "من الحفاظ المتقنين وقد روى عنه ابن المبارك و أهل العراق، وكان يحيى القطان و علي بن المديني يسيئان الرأي فيه وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهم إذا روى"[١٥، ج ٧، ص٦٦٩].

و قال ابن حجر: " ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح" [٣٠، ص٧٩٨٥ ؛ ١٠، ص٤٦٤].

**[١٤] القرينة الخامسة: كثرة أفراده و مناكيره، وأوهامه**

تقدم في القرينة السابقة بيان أثر التفرد على الراوي ومروياته، وأنه مرتبط بحسب حال الراوي ومقدار تفرده ؛ لأنها إن كثرت كانت قرينة مرجحة لضعفه، قال محمد ابن المثنى: " قال لي عبد الرحمن بن مهدي: يا أبا موسى، أهل الكوفة يُحدثون عن كل أحد؟ قلت: يا أبا سعيد هم يقولون إنك تحدث عن كل أحد! قال: عمن أحدث؟ فذكرت له محمد بن راشد المكحولي؟ فقال لي: احفظ عني: الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يُختلف فيه، وآخر: يهم والغالب على حديثه الصحة، فهو لا يُترك، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر: الغالب على حديثه الوهم فهذا يُترك حديثه"[٣٩، ص٣٥]، وقال مسلم: " بجمع الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ، ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خَثْعم وأشباههم من نقلة الأخبار ؛ لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تُخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ" [٣٩، ص٧٩]، وقال أبو الحسن ابن القطان: " إنفراده لا يضره إلا أن يكثر ذلك منه" [٢٩، ص٢٥٣٥]، وقال الذهبي: "إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يُوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث" [٤٢، ج٣، ص١٤٠، ١٤١].

## التطبيق(٣٢)

في ترجمة: عبد الله بن داود التمار الواسطي أبي محمد، حيث قال فيه ابن عدي: "هو ممن لا بأس به إن شاء الله" [١٧، ج ٤، ص٢٤٣].

و في صنيعه تأمل ؛ لكثرة مناكيره، وقد ضعفه البخاري جداً، فقال: "فيه نظر" [٢٦، ج٥، ص٨٢]، وقال أبو حاتم: " ليس بقوي، حدث بحديث منكر عن حنظلة ابن أبي سفيان، وفي حديثه مناكير" [٢٣، ج٥، ص٤٨]، و قال أبو زرعة: "ضعيف الحديث" [٣٨، ص٣٩٨].

ولذا فإن الذهبي تعقب ابن عدي، فقال: " بل كل البأس به ورواياته تشهد بصحة ذلك" [٤٢، ج٤، ص٩١].

## التطبيق (٣٣)

في ترجمة: نُعيم بن حماد الخُزاعي، حيث وثقه أحمد، [١٧، ج ٧، ص١٦]، وابن معين [٥٥، ص٥٢٨]، والعجلي [٣٥، ص١٤٧٦]، وغيرهم.

وقال أبو حاتم: " محله الصدق" [٢٣، ج٨، ص٤٦٣].

وضعفه النسائي [٤٣، ص٦١٧]، وفسر جرحه بكثرة مناكيره، فقد قال أبو علي النيسابوري: " سمعت النسائي يذكر فضل نُعيم بن حماد، وتقدمه في العلم والمعرفة، والسنن، ثم قيل له في قبول حديثه ؟ فقال: "قد كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة، فصار في حد من لا يحتج به"" [١٨، ج ١٠، ص٤١١].

والمقصود هنا الاستدلال لصحة هذه القرينة ؛ لأن الفصل في حال نُعيم، وغيره من تراجم التطبيقات، ليس من أهداف هذا البحث.

## التطبيق (٣٤)

في ترجمة: أيوب بن خالد الجُهني أبي عثمان الحراني، حيث وثقه إبراهيم ابن هانئ [٤٨، ج٣، ص٤٧٠].

وصنيعه محل تأمل ؛ لأنه كثير التفرد والمناكير، قال أبو أحمد الحاكم: "لا يتابع في أكثر حديثه" [١٨، ج١، ص٣٥١]، وقال ابن عدي: "قلّ ما يتابعه عليه أحد" [١٧، ج١، ص٣٥٨]، وضعفه غيرهما.

**المبحث الرابع: القرائن المتعلقة بتقييد التعديل**

إذا قُيد تعديل الراوي بأمر مخصوص اقتضى ترجيح جرحه و ضعفه من حيث الأصل سيما إذا كان التقييد بما سوى أحاديث الاعتقاد و الفرائض و الحلال و الحرام، كتقييد التعديل بأحاديث الزهد، و الترغيب و الترهيب، و ما توبعوا عليه، قال سفيان الثوري: "لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ" [٣٧، ص٣٧٢]، وقال سفيان بن عيينة: " لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة، و اسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره"[٢٣، ج١، ص٤١، ج٢، ص٤٣]، وقال عبد الله: " سئل أبي عن يحيى بن عبيدالله فقال: منكر الحديث، سألت يحيى بن سعيد يوماً عنه ؟ قال: من يحدث عنه ؟! قيل لأبي: ابن المبارك روى عنه، فقال: في الرقائق يعني الزهد" [٣٦، ص٤١٣٩]، وقال ابن أبي حاتم: " منهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم، و الخطأ و السهو و الغلط، فهذا يُكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام"[٢٣، ج١، ص٦]، وقال ابن عبد البر: " عبد الكريم ـ ابن أبي المخارق ـ ضعيف لا يختلف أهل العلم بالحديث في ضعفه إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به على حال، و من أَجلِّ من جرّحه و اطرّحه: أبو العالية، و أيوب السَّخْتِياني تكلم فيه مع ورعه، ثم شعبة، والقطان، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى ابن معين، ولم يُخرج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكماً في موطئه" [٥٦

ج٢٠، ص٦٥]، وقال الذهبي: "وقد احتوى كتابي ـ الميزان ....على المحدثين الضعفاء من قبل حفظهم، فلهم غلط وأوهام، ولم يترك حديثهم، بل يقبل ما رووه في الشواهد والاعتبار بهم لا في الأصول والحلال والحرام" [٤٢، ج١، ص١١٣].

و يُعتبر هذا التقييد أيضاً أحد الأوجه التي يُحمل عليها التعديل المطلق إذا لم يُخالف بقرينة أقوى، و من قرائنه، و تطبيقاته:

**التطبيق(٣٥)**

**[١٥] القرينة الأولى: تقييد التعديل بأحاديث الرقاق و الترغيب:**

في ترجمة: موسى بن عُبيدة الرَّبَذي، حيث قال الدُّوري: "سمعت أحمد ابن حنبل و سئل وهو على باب أبي النضر هاشم بن القاسم، فقيل له: يا أبا عبد الله: ما تقول في موسى بن عُبيدة الرَّبَذي و في محمد بن إسحاق ؟ فقال: أما محمد بن إسحاق، فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث، كأنه يعني المغازي و نحوها، و أما موسى ابن عُبيدة، فلم يكن به بأس، و لكنه حدث بأحاديث مناكير عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، وقبض أبو الفضل على أصابع يديه الأربع من كل يد ولم يضم الإبهام، و أرانا أبو الفضل يديه و أرانا أبو العباس يديه"[١٣، ص٢٣١]، و في رواية قال: "أما موسى ابن عبيدة فكان رجلاً صالحاً حدث بأحاديث مناكير"[١٣، ص١١٦١].

والذي يظهر أن أحمد مشّاه في باب الترغيب والترهيب، وهذا يقتضي أن الأصل فيه الضعف، ولذا أطلق أحمد الحكم عليه بالضعف في مواطن أخرى، كقول البخاري فيه: "منكر الحديث، قاله أحمد بن حنبل، وقال علي بن المديني، عن القطان قال: كنا نتقيه تلك الأيام" [٢٦، ج٧، ص٢٩١ ؛ ٤٩، ج٢، ص٩٣]، وقول صالح بن أحمد ابن

حنبل: "قال أبي: موسى بن عُبيدة لا يُشتغل به وذلك أنه يروي عن عبد الله بن دينار شيئاً لا يرويه الناس" [٢٣، ج٨، ص١٥١]، وقول ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: قال أحمد بن حنبل، قال علي بن المديني، عن يحيى القطان، قال: كنا نتقي موسى ابن عُبيدة تلك الأيام" [٢٣، ج٨، ص١٥١].

**التطبيق(٣٦)**

في ترجمة: رِشْدِين بن سعد أبي الحجاج المصري، حيث قال فيه أحمد: "ليس به بأس في أحاديث الرقاق" [١٤، ص١٤٣]، و قال عبد الملك بن عبد الحميد المَيْمُوني: "سمعت أباعبد الله، يقول: رِشْدِين ليس يبالي عمن روى، و لكنه رجل صالح، قال فوثقه هَيْثَم بن خارجة، و كان في المجلس، فتبسم من ذلك أبو عبد الله، ثم قال أبو عبدالله: رِشْدِين بن سعد، ليس به بأس في حديث الرقائق" [٧، ج ٢، ص٦٦ ؛ ١٨، ج ٣، ص٢٤٠].

و هذا يقتضي أن الأصل فيه الضعف، و لذا أطلق أحمد ضعفه في روايات أخرى كقول حرب بن إسماعيل الكِرْمَاني الحنظلي: "سألت أحمد بن حنبل عن رِشْدِين ابن سعد ؟ فضعّفه وقدم ابن لَهِيعة عليه" [٢٣، ج٣، ص٥١٣]، و قول أبي داود: "سمعت أحمد، قال: احترقت كتب ابن لَهِيعة، زعموا كان رِشْدِين بن سعد قد سمع منه كتبه، فكانوا يأخذون كتبه، فلا يأتونه بشيء إلا قرأ" [٣١، ص٢٥٦]، وقال البخاري: "حدثني قتيبة بن سعيد، قال: كان رِشْدِين وابن لَهِيعة لا يباليان ما دفع إليهما فيقرآنه" [٤٩، ج٢، ص٢٤٥ ؛ ٢٦، ج ٣، ص٣٣٧]، وضعّفه أيضاً: عمرو بن علي الفلاس [٢٣، ج ٣، ص٥١٣]، وابن نُمير [٢٣، ج١، ص٣٢٢]وابن معين [٤٧، ص ٨٤ ؛ ٢٣، ج ٣، ص٥١٣]، وأبوحاتم، وأبو زرعة[٢٣، ج٣، ص٥١٣]، وزاد أبو حاتم: "منكر الحديث،

وفيه غفلة ويحدث بالمناكير عن الثقات، ما أقربه من داود بن المُحَبَّر، وابن لَهِيعة أستر، ورِشْدِين أضعف" [٢٣، ج٣، ص٥١٣].

**[١٦] القرينة الثانية: تقييد التعديل في المغازي، أو التفسير، أو القراءات**

**التطبيق(٣٧)**

في ترجمة: زياد بن عبد الله البَكَّائي أبي محمد الكوفي، حيث عُدل في المغازي، والأصل فيه الضعف، قال الدارمي: "سألته عن البَكَّائي أعني زياداً؟ فقال: لا بأس به في المغازي، و أما في غيره فلا، وسألت يحيى، قلت: عمن أكتب المغازي ممن يروي عن يونس أو غيره؟ قال: اكتبه عن أصحاب البَكَّائي" [٢٢، ص٣٤٨]، و قال الدُّوري: "سمعت يحيى يقول زياد البَكَّائي ليس بشيء وقد كتبت عنه المغازي"[١٣، ص١٣٣١].

و المقصود بالمغازي: مغازي ابن إسحاق؛ لأن البَكَّائي راويته و قد أملاها عليه مرتين، قال أبو داود عن ابن معين: " زياد البَكَّائي في ابن إسحاق ثقة، كأنه يضعفه في غيره"[١٨، ج٣، ص٣٢٣]، و قال يحيى بن آدم: "قال عبد الله بن إدريس: ليس أحد أثبت في ابن إسحاق من زياد البَكَّائي، وذلك أنه أملى عليه إملاء مرتين بالحيرة" [٢٣، ج٣، ص٥٣٧]، وقال صالح بن محمد: " ليس كتاب المغازي عند أحد أصح منه عند زياد، و زياد في نفسه ضعيف، ولكن هو من أثبت الناس في هذا الكتاب، و ذلك أنه باع داره وخرج يدور مع ابن إسحاق حتى سمع منه الكتاب"[١٨، ج٣، ص٣٢٤].

**التطبيق(٣٨)**

في ترجمة: نَجِيح بن عبد الله أبي مَعْشَر السِّندي المدني، حيث قيدوا تعديله في المغازي والتفسير والرقاق، فيكون ضعيفاً في الحديث، قال فيه أحمد: "صدوق، ولكنه لا يُقيم الإسناد" [٣٦، ص٨٧٥]، يعني المسانيد المرفوعة، وقال أحمد بن أبي يحيى: "سمعت أحمد بن حنبل، يقول: يكتب من حديث أبي مَعْشَر أحاديثه عن محمد بن كعب

القُرَظي في التفسير" [١٧ ،ج٧ ،ص٥٢]، وغالبه غير مرفوع ،وقال ابن أبي حاتم : "سمعت أبي وذكر مغازي أبي مَعْشَر ، فقال : كان أحمد بن حنبل يرضاه ،ويقول : كان بصيراً بالمغازي" [٢٣ ،ج ٨ ،ص٤٩٤]، وقال ابن معين : "ضعيف" [٢٢ ، ص ٨٢٩]، وقال أيضاً : "ليس بقوي في الحديث" [٣٦ ،ص٣٩٩٨]، وقال أيضاً : "ضعيف ، يُكتب من حديثه الرقاق ، وكان رجلاً أمياً ، يُتقى إذ يروي من حديثه المسند" [١٧ ،ج ٧ ،ص٥٢]، وقال أيضاً : "ليس بشيء ، يكتب رقاق الحديث من حديثه" [١٧ ،ج ٧ ،ص٥٢]، و قال أيضاً : "اكتبوا حديث محمد بن كعب في التفسير ، و أما أحاديث نافع و غيرها فليس بشيء ، التفسير حسن" [٤٧ ،ص ٢٨٥]، قال ابن رجب : " يعني : ما يرويه عن محمد ابن كعب القُرَظي في تفسير القرآن ، و غالبه أو جميعه من كلامه غير مرفوع"[٣٧ ،ص ٨٠٥]، و قال ابن المديني : "كان ذلك شيخاً ضعيفاً ضعيفاً ، وكان يحدث عن محمد ابن قيس ، ويحدث عن محمد بن كعب بأحاديث صالحة ، وكان يحدث عن المَقْبُري و عن نافع بأحاديث منكرة" [٢٧ ،ص١٠٦]، وقال البخاري : " حدثني عمرو بن علي ،قال : كان يحيى لا يحدث عن أبي مَعْشَر المدني و يضعفه جداً جداً و يضحك إذا ذكره" [٤٩ ،ج٢ ،ص١٧٢]، وقال أيضاً : "يخالف في حديثه"[٤٩ ،ج ،ص٢٠٥]، وقال أيضاً : "منكر الحديث ، قال عبيد الله : سمعت ابن مهدي ، يقول : كان أبو مَعْشَر يعرف و ينكر" [٢٦ ،ج ٨ ،ص١١٤]، وقال الخليلي : " له مكان في العلم والتاريخ وتاريخه مما يحتج به الأئمة في كتبهم ، وضعفوه في الحديث ولم يتفقوا عليه ، وروى عنه الكبراء مثل ابن المبارك ويونس المؤدب و وكيع وابنه محمد بن أبي مَعْشَر ، ويتفرد بأحاديث ، و أمسك الشافعي عن الرواية عنه" [٥٠ ،ج١ ،ص٣٠٠].

### التطبيق(٣٩)

في ترجمة: إسماعيل بن مسلم المكي، حيث عُدل في القراءات، و الأصل فيه الضعف، قال أحمد: " إسماعيل بن مسلم المكي: ما روى عن الحسن في القراءات، فأما إذا جاء إلى المسندة التي مثل حديث عمرو بن دينار يسند عنه أحاديث مناكير، ليس أراه بشيء، وكان ضعفه، ويسند عن الحسن، عن سَمُرة أحاديث مناكير"[٣٦، ص ٢٥٥٦].

## [١٧] القرينة الثالثة: تقييد التعديل بالمرسل من حديثه

### التطبيق(٤٠)

في ترجمة: صالح بن بشير بن وادع أبي بشر البصري القاص المعروف بالمُرِّي، حيث تكلموا في مروياته المسانيد، و عدلوه في المراسيل، فيكون الأصل فيه الضعف.

فقد قال فيه أبو إسحاق الحربي: " إذا أرسل فبالحرى أن يصيب وإذا أسند فاحذروه"[١٨ ، ج٤ ، ص٣٣٤].

### التطبيق(٤١)

في ترجمة: صدقة بن عبد الله السمين أبي معاوية أو أبي محمد الدمشقي، حيث تكلموا في المرفوع من حديثه، و عدلوه في المراسيل، فيكون الأصل فيه الضعف.

فقد قال عبد الله: "سألت أبي عن صدقة الدمشقي ؟ فقال: هو صدقة السمين، ما كان من حديثه مرفوعاً فهو منكر، و ما كان من حديثه مرسلاً عن مكحول فهو أسهل، و هو ضعيف جداً وهو صدقة بن عبد الله السمين"[٣٦، ص١٤١١].

### [١٨] القرينة الرابعة: تقييد التعديل برواية أهل الحذق عنه، أو بأحد تلاميذه

#### التطبيق(٤٢)

في ترجمة: عبد الله بن صالح الجُهَني أبي صالح كاتب الليث، حيث تكلموا في مناكيره.

والذي يظهر أن الأصل فيه الضعف؛ لأن فيه غفلة، وقد كان بأخرة يُدخل عليه الضعفاء ما ليس من حديثه، ولذا فإنه يُعدّل فيما رواه الثقات الحذاق عنه، ويُضعّف في غيرهم، قال ابن حجر: " ظاهر كلام الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً، ثم طرأ عليه فيه تخليط فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين والبخاري و أبي زرعة و أبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه"[١٠، ص٤١٤].

#### التطبيق(٤٣)

في ترجمة: عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي أبي عبد الرحمن المصري القاضي، حيث قال فيه أحمد: "حدثنا خالد بن خِداش، قال: قال لي ابن وهب - ورآني لا أكتب حديث ابن لَهِيعة -: إني لست كغيري في ابن لَهِيعة فاكتبها، وقال لي: حديثه عن عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال: "لو كان القرآن في إهاب ما مسته النار"، ما رفعه لنا ابن لَهِيعة قط أول عمره"[٣٦، ص١٧٨٤، ٥١٩٠].

و يُفيد صنيع أحمد أن رواية ابن وهب عن ابن لَهِيعة أضبط؛ لأنه أخذها من كتاب ابن لَهِيعة قبل احتراق كتبه، ومثله رواية ابن المبارك عن ابن لَهِيعة، فإنها أعدل من غيرها؛ لأنها من كتابه، قال علي بن المديني: "سمعت عبد الرحمن بن مهدي وقيل له: تحمل عن ابن لَهِيعة؟قال: لا، لا أحمل عنه قليلاً ولا كثيراً: كتب إليَّ ابن لَهِيعة كتاباً فيه: "ثنا عمرو بن شعيب"، فقرأته على ابن المبارك فأخرج إليَّ ابن المبارك من كتابه،

عـن ابـن لَهِيعـة ، فـإذا : " حـدثني إسـحاق بـن أبـي فـروة عـن عمـرو ابـن شـعيب " [٢٣ ، ج٥ ، ص١٤٦]، وقال نُعيم بن حماد : " سمعت ابن مهدي يقول : لا أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لَهِيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه"[١٨ ، ج٥ ، ص٣٢٨]، وكذا رواية عبد الله بن يزيد المقرئ عنه.

و هذا يقتضي أن الأصل فيه الضعف ، و رواية العبادلة عنه أعدل من غيرها ، وأقل ضعفاً ولذا قال عمرو بن علي الفلاس : " عبد الله بن لَهِيعة احترقت كتبه ، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت الكتب ، و هو ضعيف الحديث"[٢٣ ، ج٥ ، ص١٤٧]، ، و قال ابن أبي حاتم : "سألت أبي و أبا زرعة عن ابن لَهِيعة والإفريقي : أيهما أحب إليكما ؟ فقالا جميعاً : ضعيفان ، بين الإفريقي وابن لَهِيعة كثير ، أما ابن لَهِيعة فأمره مضطرب يُكتب حديثه على الاعتبار ، قلت لأبي : إذا كان من يروي عن ابن لَهِيعة مثل ابن المبارك و ابن وهب ، يحتج به ؟ قال : لا ، و سئل أبو زرعة عن ابن لَهِيعة : سماع القدماء منه ؟ فقال : آخره و أوله سواء ، إلا أن ابن المبارك و ابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه ، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ ، و كان ابن لَهِيعة لا يضبط ، و ليس ممن يحتج بحديثه مَنْ أَجْمَلَ القول فيه"[٢٣ ، ج٥ ، ص١٤٧].

و هذا مُقتضى صنيع مسلم ؛ لأنه أخرج له من رواية ابن وهب عنه ، و قرنه بغيره فقال : "حدثنا عمرو بن سواد العامري و محمد بن سلمة المُرَادي و أحمد بن عيسى وألفاظهم متقاربة قال عمرو : أخبرنا ، وقال الآخران : حدثنا ابن وهب ، أخبرني عمرو ابن الحارث ، عن يزيد ابن أبي حبيب ، أن موسى بن سعد الأنصاري ، حدثه عن حفص ابن عبيد الله ، عن أنس بن مالك أنه قال : "صلى لنا رسول الله ﷺ العصر ، فلما انصرف أتاه رجل من بني سلمة ، فقال : يا رسول الله إنا نريد أن ننحر جزورا لنا ، و نحن نحب أن

تحضرها، قال: نعم فانطلق و انطلقنا معه فوجدنا الجزور لم تنحر، فنحرت ثم قطعت ثم طبخ منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس"، و قال المرادي: حدثنا ابن وهب عن ابن لَهِيعة و عمرو بن الحارث في هذا الحديث" [٢٤، ح٦٢٤].

**التطبيق(٤٤)**

في ترجمة: سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، حيث تكلموا في روايته عن أبيه عن أبي هريرة، وعن أبي هريرة.

و هو بسبب اختلاطها عليه، لكن اعتمدوها عنه من رواية الليث بن سعد عنه؛ لأنه ميزها قال أحمد: " أصح الناس حديثاً عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري: ليث ابن سعد ؛ يفصل ما روى عن أبي هريرة، و ما عن أبيه عن أبي هريرة، هو ثبت في حديثه جداً"[٣٦، ص٦٥٩].

**[١٩] القرينة الخامسة: تقييد التعديل بكتابه**

للرواة مراتب من حيث الضبط و الحفظ و الاعتماد على الكتب، فمنهم من يكون ضابطاً لحفظه و لكتابه، و منهم من يكون في حفظه شئ، بحيث تجتنب أوهامه وأفراده، و منهم من تَكثر أوهامه فيه، فيُقيد تعديله بكتابه عند التعارض إذا انتفت الموانع، و قد كان الأئمة النقاد إذا أشكل عليهم حديث الراوي الثقة اعتمدوا ما في كتابه إن كان ضابطاً له، قال عبد الله: " حدثني مجاهد بن موسى، قال: حدثنا محمد بن عُبيد، قال: حدثنا مِسُعر عن يزيد الفقير، عن جابر قال: "أتت النبي صلى الله عليه وسلم بواكي، فقال: اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً مريعاً نافعاً غير ضار عاجلاً غير آجل، قال: فأطبقت عليهم"، فحدثت بهذا الحديث أبي، فقال أبي: أعطانا محمد بن عُبيد كتابه عن مِسْعر فنسخناه، ولم يكن هذا الحديث فيه، ليس هذا بشيء، كأنه أنكره من حديث محمد بن عُبيد"[٣٦، ص٥٥٣٠]، و أكثر أوهام المتوسطين من الرواة بسبب الحفظ، قال

أحمد: " هؤلاء الشيوخ لم يكونوا يكتبون إنما كانوا يحفظون ونسبوا إلى الوهم أحدهم يسمع الشيء فيتوهم فيه" [١٨، ج٢، ص٣٧٤، ترجمة: الحكم بن عطية]، وقال ابن حجر: "من تُكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه كمن كان ضابطاً لكتابه دون الضبط لحفظه فإنه لا يحمل إطلاق الضعف عليه بل الصواب في أمره التفصيل" [١٠، ص٤٦٠].

و من تطبيقاته:

**التطبيق(٤٥)**

في ترجمة: عبد الله بن نافع الصائغ المخزومي مولاهم أبي محمد المدني، حيث تكلم فيه بعض النقاد، و عدله غيرهم، و فصّل القول فيه آخرون فقيدوا تعديله بكتابه، و تكلموا في حفظه وهو أعدل الأقوال.

و ممن تكلم فيه بإطلاق: أحمد، فقال: " لم يكن صاحب حديث كان ضيّقاً فيه(١٠)، وكان صاحب رأي مالك، و كان يفتي أهل المدينة برأي مالك، و لم يكن في الحديث بذاك" [١٧، ج٤، ص٢٤٢؛ ٢٣، ج ٥، ص١٨٣] و في رواية قال: " لم يكن يحسن الحديث، كان صاحب رأي مالك"[٣١، ص٢١١]، و أبو زرعة في رواية فقد قال البَرْذَعِي: " ذكرت أصحاب مالك فذكرت عبد الله بن نافع الصائغ ؟ فكلح وجهه" [٣٨، ص٧٣٢]و قال البَرْذَعِي أيضاً: " قال لي أبو زرعة: ابن نافع الصائغ عندي: منكر الحديث حدث عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: "ما بين بيتي ومنبري"، وأحاديث غيرها مناكير وله عند أهل المدينة قدر في الفقه، سمعت أبا زرعة يقول: سمعت مقاتل بن محمد يقول: سمعت معن بن عيسى يقول: لو حلفت لبررت أن عبد الله بن نافع أعلم أهل الأرض"[٣٨، ص٣٧٥]، والدارقطني فقال فيه: " فقيه يعتبر به"[٤٠، ص٢٥٦].

---

(١٠) قوله: " كان ضيّقاً فيه" سقط من نسخو ابن أبي حاتم [٢٣، ٥ج١٨٣].

وممن عدله بإطلاق: ابن معين، فقال: " ثقة" [٢٢، ص٥٣٢]، وأبو زرعة مرة، فقال: "لا بأس به" [٢٣، ج٥، ص١٨٣] والنسائي، فقال: " ليس به بأس"، وقال مرة: "ثقة"[١٨، ج ٦، ص٤٧].

و ممن فصّل القول فيه على ما تقدم: أبو عبد الله البخاري، فقال: "يعرف حفظه وينكر وكتابه أصح "[٢٦، ج٥، ص٢١٣]، واقتدى به أبو حاتم فقال: " ليس بالحافظ هو لين، تعرف حفظه وتنكر، وكتابه أصح" [٢٣، ج٥، ص١٨٣]، و أبو زرعة مرة حيث ضعّف حفظه فقد قال البَرْذَعِي: " قلت لأبي زرعة: حديث عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم: "نهى عن إخصاء الخيل" ؟ فقال: هذا رواه أيوب و مالك و عبد الله و بُرْد بن سنان و محمد بن إسحاق والَمعْمَري وجماعة عن نافع عن ابن عمر فقط، و بمثل هذا يستدل على الرجل إذا روى مثل هذا، وأسنده رجل واحد، "يعني": أن عبد الله بن نافع في رفعه هذا الحديث يستدل على سوء حفظه وضعفه"[٣٨، ص٦٩٣]، و الخليلي، فقال: "روى عنه الشافعي أحاديث لكن الحفاظ لم يرضوا حفظه" [٥٠، ج١، ص٢٢٧]وقال أيضاً: " أقدم من روى الموطأ عن مالك ثقة أثنى عليه الشافعي، وروى عنه حديثين أو ثلاثة، قال البخاري: كان ثقة في الرواية عارفاً بالفقه، لم يكن بذاك الحافظ" [٥٠، ج١، ص٣١٦].

و هذا هو الصواب فيه، و يحمل عليه صنيع غيرهم سيما و منهم من له رواية في كل حكم مما مضى، و يُشعر بذلك أيضاً سياق كلام أحمد في جرحه له، و لذا فإن ابن حجر حكم به فقال: " ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين" [٣٠، ص٣٦٥٩].

### التطبيق(٤٦)

في ترجمة: عبد الصمد بن حسان الخراساني أبي يحيى، حيث غلط في أحاديث.

وخطأه محمول على التحديث من الحفظ ، فقد ذكر البخاري : " أنه يهم من حفظه ، وأصله صحيح" [٣٧، ص٧٦٥]، و روى عنه أبو حاتم ، و قال : "صالح الحديث صدوق" [٢٣ ، ج٦ ، ص٥١].

**التطبيق(٤٧)**

في ترجمة : عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، حيث ذكروا له مناكير.

و هي محمولة على تحديثه من غير كتابه لما عمي فصار يتلقن ، وأما كتابه فصحيح ، قال أحمد : " هؤلاء الذين كتبوا عنه سنة ست و مئتين ، إنما ذهبوا إليه و هو أعمى ، فلُقِّن فقبله و مرَّ فيه" [٥٢ ، ص٢١٠١].

و قال يحيى بن معين : " ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً قط إلا من كتابه لا والله ما كتبت عنه حديثاً قط إلا من كتابه"[٣٦ ، ص٣٩٤٠].

**التطبيق(٤٨)**

في ترجمة : محمد بن مسلم الطائفي ، حيث عدلوا كتابه ، فدل على أنه يخطئ في حفظه ، قال فيه ابن معين : " لم يكن به بأس ، و كان سفيان بن عيينة أثبت منه ، و من أبيه ، ومن أهل قريته!! كان إذا حدث من حفظه ، يقول : كأنه يخطىء ، و كان إذا حدث من كتابه فليس به بأس"[١٣ ، ص٣٠٤]، وقال ابن حجر : " وثقه ابن معين ، وقال :"كان إذا حدث من حفظه يخطئ " ، أخرج له مسلم متابعة ، والبخاري تعليقاً"[١٠ ، ص ٤٥٨].

## [٢٠] القرينة السادسة: تقييد التعديل بما تُوبع عليه

**التطبيق(٤٩)**

في ترجمة : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبي عبدالرحمن ، حيث قال فيه أحمد : "لا يحتج به" [٥٣ ، ص١٣٠].

و هذا مُشعر بأنه مشّاه فيما توبع عليه، فيقيد التعديل به، و الأصل فيه الضعف، و قد بيّن الترمذي أن مراده: ما تفرد به، فقال فيه و أمثاله: " إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم، وكثرة خطئهم، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة، فإذا انفرد أحد من هؤلاء بحديث، ولم يتابع عليه لم يحتج به، كما قال أحمد بن حنبل: "ابن أبي ليلى لا يحتج به"، إنما عنى: إذا تفرد بالشيء و أشد ما يكون هذا إذا لم يحفظ الإسناد، فزاد أو نقص أو غير الإسناد أو جاء بما يتغير فيه المعنى" [٥٣، ص١٣٠].

**التطبيق(٥٠)**

في ترجمة: حماد بن سلمة بن دينار البصري أبي سلمة، حيث تكلم مسلم (١١) وغيره في روايته عن غير ثابت البُناني، وذكروا أنه يغلط فيها كثيراً.

ومع هذا أخرج له مسلم عن غير ثابت، لكنها في المتابعات، فيقتضي صنيعه تعديل روايته عنهم إذا تُوبع عليها، قال ابن رجب: " قد خرّج مسلم في صحيحه لحماد ابن سلمة، عن أيوب وقتادة وداود بن أبي هند والجُريري ويحيى بن سعيد الأنصاري، ولكن إنما خرّج حديثه عن هؤلاء فيما تابعه عليه غيره من الثقات ووافقوه عليه، لم يُخرّج له عن أحد منهم شيئاً تفرد به عنه، والله أعلم" [٣٧، ج٢، ص٧٨٣]، وقال ابن حجر: " استشهد به البخاري تعليقاً، ولم يُخرّج له احتجاجاً ولا مقروناً ولا متابعة إلا في موضع واحد، قال فيه: "قال لنا أبو الوليد، حدثنا حماد بن سلمة" فذكره، وهو في كتاب الرقاق، وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضاً إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده، واحتج به مسلم والأربعة لكن قال الحاكم: "لم يُحتج به مسلم إلا في حديث ثابت، عن أنس، وأما باقي ما أخرج له فمتابعة" زاد

---

(١١) تقدم كلامه في القرينة رقم: ٧.

البيهقي: "أن ما عدا حديث ثابت لا يبلغ عند مسلم اثني عشر حديثاً" والله أعلم" [١٠، ص٣٩٩].

## [٢١] القرينة السابعة: تقييد قلة تدليس المدلس في شيخ مخصوص

### التطبيق(٥١)

في ترجمة: هُشيم بن بَشير السلمي أبي معاوية الواسطي، حيث إنه مشهور بكثرة التدليس إلا في حُصين بن عبد الرحمن السُّلَمي، فإنه قليل التدليس عنه، قال أحمد: "لا يكاد يسقط عليه شيء من حديث حُصين و لا يكاد يدلس عن حُصين"[٣٧، ص٧٣٩]، وقد بوب عليه ابن رجب بقوله: "ذكر من عُرف بالتدليس، وكان له شيوخ لا يُدلس عنهم فحديثه عنهم متصل، منهم: هُشيم بن بَشير، ذكر أحمد: "أنه لا يكاد يدلس عن حُصين""[٣٧، ص٨٥٧].

و السبب أنه راويته المختص به، قال أحمد: "ليس أحد أصح حديثاً عن حُصين من هُشيم"[٣١، ص٤٤٣]، و قال عبد الله: " ذكرت لأبي: حديث الثوري، عن حُصين، عن إبراهيم، عن عبد الله: "أنه كان يرفع يديه في أول الصلاة ثم لا يعود"، قال أبي: حدثنا هُشيم قال: "حدثنا حُصين، عن إبراهيم"، لم يجز به إبراهيم، و هُشيم أعلم بحديث حُصين" [٣٦، ص٧١٢].

## الخاتمـــــــة

في ضوء هذا البحث يمكن إيراد أهم نتائجه العلمية التالية:

١ـ أثر قرائن الترجيح الكبير في درء تعارض التعديل و التجريح، و الوصول إلى أدق النتائج العلمية في الحكم على الرواة سيما و أن للأئمة النقاد العناية البالغة بها أثناء بيانهم لأحوال الرواة المختلف فيهم.

٢ـ أن من اشتهر بجرح لا يُقبل فيه القول المخالف إلا بحجة ظاهرة مؤثرة، و يُشترط في الجرح المخالف لتعديل معتبر أن يُفسر بقادح كلي عند الحكم على الراوي بالضعف المطلق، أو بقادح جزئي عند تقييد الجرح أو التعديل به.

٣ـ يرتبط الحكم على التفرد و الإغراب بحسب حال الراوي، و عدد مروياته، ومقدار التفرد وبحسب القرائن المعتبرة في صحة التفرد، أو ضعفه، و لذا فإن له أنواعاً من حيث تأثيره:

**الأول**: مؤثر مطلق يضعف به الراوي إذا كان هو الغالب على مروياته، و يُحكم على صاحبه بأنه منكر الحديث، و متروكه.

**الثاني**: مؤثر مقيد تُضعف به المرويات التي تفرد بها الراوي المكثر الذي تحتمل حاله تفرده، و تُسمى أفراده هذه: مناكير أو غرائب، و هذا النوع غير مؤثر في الراوي من حيث الجملة ؛ لأن المكثر الثقة أو الصدوق قد يغرب.

**الثالث**: غير مؤثر في الراوي و لا في مروياته التي تفرد بها، و هو الحاصل للراوي المكثر الذي تحتمل حاله تفرده، و صحة ما تفرد به، و يُسمى: الصحيح الغريب، و هذا يكون لمن فوق الثقة، أو الثقة الذي تدل القرائن المعتبرة على صحة ما تفرد به كل واحد منهما عن شيخ مكثر، كطول الصحبة بأن يكون راوية شيخه، أو الاختصاص بمجلس سمع فيه ما لم يسمع غيره، أو كثرة الرحلة بحيث أحاط بما لم يتمكنوا منه، و خلت هذه الأفراد من موانع قبولها كأن تعارض هذه القرائن بأقوى منها تنفي ثبوت هذه الأفراد، وتدل على وهم راويها، و هذا النوع دليل على زيادة إتقان الراوي المكثر و تميزه عن أقرانه.

٤ ـ يُقدم التعديل المقيد بأمر مخصوص على التعديل المطلق المخالف بجرح سيما إن كان المعدل هو المجرح نفسه ما لم يُخالف بقرينة أقوى.

٥ ـ يُحمل التعديل على زهد الراوي و صلاحه إذا اشتهر به، و دلت قرينة سياق التعديل عليه سيما إن كان بلفظ: "صالح".

٦ـ يقدح جمع الراوي ألفاظ عدد من شيوخه في سياق واحد إذا كان غير ضابط لها، أو كانت حاله لا تحتمل جمعه.

٧ـ لا عبرة برواية الثقات و النقاد عن الراوي إذا كانت على غير وجه الحديث أو للتعجب.

٨ ـ يُرد استدلال المعدل بإخراج البخاري ومسلم للراوي إن كان في المتابعات، أو الشواهد أو التعاليق، أو لبيان غلطه في إسناد، أو تبين أن روايتهما له على وجه الانتقاء سيما إن كانت قليلة و الراوي مكثر، و تفيده روايتهما له في هذه الأحوال: عدم شدة ضعفه، و أنه في أعلى مراتب التجريح من حيث الأصل.

٩ ـ ينزل الراوي إلى أدني مراتب الجرح إذا امتنع عن التحديث عنه من عُرف بالرواية عن كل أحد.

و في الختام أسأل الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم أن ينفع بهذا البحث، وأن يختم بالصالحات أعمالنا، و يغفر لنا ولوالدينا و لولاة أمورنا و للمسلمين، و الحمد لله رب العالمين، و صلى الله و سلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

## المراجع


[١] البخاري، محمد بن إسماعيل.جزء *القراءة خلف*. ط٢، المدينة المشرفة: مكتبة الإيمان، ١٤٠٤هـ.

[٢] ابن زكريا، أحمد بن فارس بن زكريا. معجم *مقاييس اللغة*. ط٣ مصر: مكتبة الخانجي، ١٤٠٢هـ.

[٣] الأفريقي، محمد بن مكرم بن منظور المصري. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر، ١٤١٠هـ.

[٤] الجزري، المبارك بن محمد بن الأثير أبو السعادات. *جامع الأصول من أحاديث الرسول*. ط٢، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣ هـ.

[٥] اللحيدان، دخيل بن صالح. *قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بأهلية الناقد*. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع ٤٦.

[٦] الأزهري، أبو منصور: محمد بن أحمد. *تهذيب اللغة*. مصر: دار القومية العربية، ١٣٨٤هـ.

[٧] العقيلي، أبو جعفر: أحمد بن عمرو. *الضعفاء الكبير*. ط١، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ.

[٨] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. *الكفاية في علم الرواية*. ط٢، القاهرة: دار الكتب الحديثة.

[٩] العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي بن حجر. *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*. ط٢، تحقيق: د. نور الدين عتر، الكويت: مطبعة الصباح، ١٤١٤هـ.

[١٠] العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي بن حجر. *هدي الساري*. تحقيق: محب الدين الخطيب، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

[١١] العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي بن حجر. *لسان الميزان*. ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨هـ.

[١٢] السيوطي، الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر. *تدريب الراوي*. ط ٢، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت: دار إحياء السنة، ١٣٩٩هـ.

[١٣] ابن معين، يحيى بن معين. *التأريخ رواية الدوري*. ط ١، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مكة: مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز، ١٣٩٩هـ.( أحلت إليه برقم نص الترجمة ).

[١٤] الشيباني، أبو عبد الله: أحمد بن حنبل. *العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي*. ط ١، تحقيق: وصي الله عباس بومباي الهند: مطبعة الدار السلفية، ١٤٠٨هـ. ( أحلت إليه برقم نص الترجمة).

[١٥] البستي، أبو حاتم: محمد بن حبان. *الثقات*. ط ١، مكة: مكتبة مدينة العلم، ١٣٩٩هـ.

[١٦] الحراني، شيخ الإسلام ابن تيمية. *مجموع الفتاوى جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي*. الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية، ١٤١٦هـ.

[١٧] الجرجاني، أبو أحمد: عبد الله بن عدي. *الكامل في ضعفاء الرجال*. ط ١، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ.

[١٨] العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي بن حجر. *تهذيب التهذيب*. ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ.

[١٩] العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. *إطْراف المُسْنِد المُعْتَلِي بأطْراف المُسْنَد الحنبلي*. ط ١، تحقيق: د. زهير بن ناصر الناصر، دمشق: دار ابن كثير، ١٤١٤هـ.

[٢٠] الشيباني، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل. *المسند*. بيروت: دار صادر.

[٢١] الخطيب البغدادي، أبو بكر: أحمد بن علي بن ثابت. *تأريخ بغداد*. بيروت: دار الكتب العلمية.

[٢٢] ابن معين، يحيى بن معين. *التأريخ رواية عثمان بن سعيد الدارمي*. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دمشق: دار المأمون للتراث. ( أحلت إليه برقم نص الترجمة )

[٢٣] الرازي، أبومحمد: عبد الرحمن بن أبي حاتم. *الجرح والتعديل*. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٧٢هـ.

[٢٤] القُشيري، أبو الحسين: مسلم بن الحجاج. *المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الرياض: دار السلام بإشراف معالي الشيخ الدكتور: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ – مع موسوعة الكتب الستة -.

[٢٥] العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. *النكت على كتاب ابن الصلاح*. ط١، تحقيق: مسعود عبدالحميد السعدني، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤.

[٢٦] البخاري، أبو عبد الله: محمد بن إسماعيل. *التأريخ الكبير*. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، بيروت: دار الكتب العلمي.

[٢٧] ابن المديني، علي بن المديني. *سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني*. ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ. ( أحلت إليه برقم نص الترجمة )

[٢٨] البستي، أبو حاتم: محمد بن حبان. *المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين*. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي.

[٢٩] الفاسي، أبو الحسن: علي بن محمد بن القطان. *بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام*. ط١، تحقيق: د. آيت سعيد، الرياض: دار طيبة، ١٤١٨هـ.

[٣٠] العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. *تقريب التهذيب*. ط١، تحقيق: محمد عوامة، حلب: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ. ( أحلت إليه برقم نص الترجمة ).

[٣١] الشيباني ، الإمام أحمد بن حنبل. *سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في الجرح و التعديل*. ط١ ، تحقيق: د. زياد منصور ، المدينة المشرفة: مكتبة العلوم و الحكم ، ١٤١٤هـ. ( أحلت إليه برقم نص الترجمة )

[٣٢] الدارقطني أبو الحسن: علي بن عمر الدارقطني. *سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، للدارقطني*. ط١ ، تحقيق: د.موفق عبد الله بن عبدالقادر، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ. (أحلت إليه برقم نص الترجمة ).

[٣٣] الدارقطني أبو الحسن: علي بن عمر الدارقطني. *الضعفاء والمتروكين*. ط ١ ، تحقيق: موفق عبد الله بن عبدالقادر، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ. ( أحلت إليه برقم نص الترجمة )

[٣٤] ابن سعد ، محمد بن سعد. *الطبقات الكبرى*. بيروت: دار بيروت، ١٤٠٠.

[٣٥] العجلي ، أحمد بن عبد الله بن صالح. *ترتيب تأريخ ثقات العجلي ، لعلي بن أبي بكر الهيثمي*. ط١ ، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي ، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

[٣٦] الشيباني ، الإمام أحمد بن حنبل. *العلل ومعرفة الرجال ، رواية ابنه عبد الله*. ط١ ، تحقيق: وصي الله عباس ، بيروت: المكتب الإسلامي ، ١٤٠٨هـ. ( أحلت إليه برقم نص الترجمة )

[٣٧] الحنبلي ، ابن رجب. *شرح علل الترمذي*. ط١ ، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد ، الأردن: مكتبة المنار ، ١٤٠٧هـ.

[٣٨] الرازي ، أبو زرعة. *الضعفاء رواية البرذعي —مع كتاب: "أبو زرعة ، وجهوده في السنة النبوية"* - ، ط٢ ، تحقيق: د. سعدي الهاشمي ، المدينة المشرفة: دار الوفاء، ١٤٠٩هـ.

[٣٩] القُشيري ، أبو الحسين: مسلم بن الحجاج. *التمييز*. ضبط وتعليق: محمد صبحي حلاق ، الإسكندرية: دار الإيمان.

[٤٠] الدارقطني أبو الحسن: علي بن عمر الدارقطني. *سؤالات أبي بكر: أحمد بن محمد البرقاني للدارقطني*. ط١ ، تحقيق: د. عبد الرحيم القشقري ، باكستان: خانة جميلي ، ١٤٠٤هـ. (أحلت إليه برقم نص الترجمة ).

[٤١] الدارقطني أبو الحسن: علي بن عمر الدارقطني. *سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح و التعديل*. ط١ ، الرياض: مكتبة المعارف ، ١٤٠٤هـ. ( أحلت إليه برقم نص الترجمة).

[٤٢] الذهبي، أبو عبد الله: محمد بن أحمد. *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. تحقيق: علي البجاوي، بيروت: دار المعرفة.

[٤٣] النسائي، أبو عبد الرحمن: أحمد بن شعيب. *الضعفاء والمتروكين*، ط١، تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثانية، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٥هـ. ( أحلت إليه برقم نص الترجمة ).

[٤٤] الترمذي، محمد بن عيسى سورة. *علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب: محمود بن علي القاضي*. ط١، تحقيق: حمزة ديب، الأردن: مكتبة الأقصى، ١٤٠٦هـ.

[٤٥] الحاكم، أبو عبد الله النيسابوري. *المستدرك على الصحيحين*. بيروت: دار الكتاب العربي.

[٤٦] البخاري، محمد بن إسماعيل. *الضعفاء الصغير*. ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٤هـ. ( أحلت إليه برقم نص الترجمة ).

[٤٧] ابن معين، يحيى بن معين. *من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية يزيد بن الهيثم بن طهمان الدقاق*. تحقيق: د. أحمد نور سيف، دمشق: دار المأمون للتراث. ( أحلت إليه برقم نص الترجمة ).

[٤٨] المزي، أبو الحجاج: يوسف. *تهذيب الكمال* . ط١، تحقيق: د. بشار عواد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.

[٤٩] البخاري، محمد بن إسماعيل. *التأريخ الأوسط*. ط١، تحقيق: محمد ابن إبراهيم اللحيدان، الرياض: دار الصميعي، ١٤١٨هـ.

[٥٠] الخليلي، أبو يعلى الخليل بن عبدالله القزويني. *الإرشاد في معرفة علماء الحديث*. ط١، تحقيق: د.محمد سعيد عمر، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ.

[٥١] السجستاني أبو داود. *سؤالات أبي عُبيد الآجري لأبي داود السجستاني*. ط١، تحقيق: د. عبد العليم ابن عبد العظيم، مكة المكرمة: دار الاستقامة، ١٤١٨هـ. ( أحلت إليه برقم نص الترجمة).

[٥٢] الشيباني، الإمام أحمد بن حنبل. *مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ*. ط١ تحقيق: زهير الشاويش، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ. ( أحلت إليه برقم نص الترجمة ).

[٥٣] الترمذي، محمد بن عيسى سورة. *علل الترمذي الصغير*. بشرح ابن رجب، تحقيق: د/ نور الدين عتر، ط١، ١٣٩٨هـ.

[٥٤] الجوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب. *أحوال الرجال*. ط١، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ. ( أحلت إليه برقم نص الترجمة )

[٥٥] ابن معين، يحيى بن معين. *سؤالات أبي إسحاق: إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد ليحيى بن معين*. ط١، تحقيق: أحمد بن محمد نور سيف، المدينة المشرفة: مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ. ( أحلت إليه برقم نص الترجمة ).

[٥٦] ابن عبد البر، أبو عمر: يوسف بن عبد الله. *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*. تحقيق: سعيد أحمد أحمد أعراب، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

# A Research Brief about Contestation Probability Evidences Relating to the Narrator in the Viewpoint of Speakers: Practical Study

**Dekhel S. Al-Lhedan**
*Assistant Professo; Department of the Sunnah;*
*College of Principles of Religion, Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University,*
*Riyadh, Saudi Arabia*

(Received 25/4/1424H.; accepted for publication 4/1/1425H.)

**Abstract**. This research is paying attention to conjugated probable evidences with which speakers of Imams treated in identifying between contestation and praise which are in contradiction, where this is considered as one of the contestation and praise science which contains:

Introduction: which contains the subject importance, why chosen, its precedence in this field and the research plan.

Preamble: involves a brief description about the meaning of praise and evidences in terms of language and terminology.

First theme: contestation probability evidences relating to narrator's relation, his heresy, God-fearing and piety, such as letting the narrator's relation, or the appearance of his heresy after his straightness, or keeping praise on the narrator's piety and God-fearing.

Second theme: contestation probability evidences relating to his students, critic narrating to him, about whom there was no person said anything as occurred with others previously, or mentioning that the narrations of the major critic are different in the term of discussion, or astonishment, or what not reached from the majors sayings, or choosing, or Al-Bukhari and Muslim less producing for the narrator and kept this in the following indications, and commentaries or narrating them for him to explain his roughness.

Third theme: contestation probability evidences relating to his narrations, illusion and his individuals, such as his less narrations and roughness used, or the weakness of the person following the narrator, or his grouping to many Shieks in one context with different expressions, or may his narrations same as the narrations of another one but more famous, or it is proven that he has narrated wrong sayings; or his for many individuals and deniers.

Conclusion: research main results.

Contents: narrator's table of contents, resources and references and topics